



PROVISIONAL

A/35/PV.20
2 October 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة العشرين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الخميس، ٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠، الساعة ١٠ / ٣٠

الرئيس: السيد فون فيشمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

— اقرار جدول أعمال الدورة العادية الخامسة والثلاثين للجمعية العامة وتوزيع بنود جدول

الأعمال : التقرير الثاني للمكتب / ٨ - (تابع)

— تعيين عضو في المحكمة الادارية للأمم المتحدة : تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الأول)

[١٧ (هـ)]

— المناقشة العامة / ٩ - (تابع)

الكلمات التي ألقاها كل من :

السيد بهر (النمسا)

السيد توري (غينيا)

السيد نياس (السنغال)

السيد رولا نديس (قبرص)

السيد بطرس (لبنان)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية

للکلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية

للجمعية العامة .

أمّا التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة

من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون

المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference

Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza, مع الحرص على إدخالها على نسخة

واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥٠

مواصلة نظر البند ٨ من جدول الأعمال

اقرار جدول أعمال الدورة العادية الخامسة والثلاثين للجمعية العامة وتوزيع بنود جدول الأعمال :
التقرير الثاني للمكتب (A/35/250/Add.1)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تنظر الجمعية العامة هذا الصباح أولا التقرير الثاني للمكتب الخاص بجدول أعمال الدورة الحالية . وقد ورد هذا التقرير في الوثيقة A/35/250/Add.1 .

وفي الفقرة ١ (أ) يوصي المكتب بإدراج بند اضافي على جدول الأعمال ، عنوانه " التدابير العاجلة للتقليل من خطر الحرب " .
فهل لي أن أعتبر أن هذا البند قد أدرج على جدول الأعمال ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ويوصي المكتب في الفقرة ١ (ب) من تقريره بأن يحال هذا البند الى اللجنة الأولى .
فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر احوالة البند المذكور الى تلك اللجنة ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وفي الفقرة ٢ (أ) يوصي المكتب باضافة بند جديد الى جدول الأعمال عنوانه " التعاون الدولي من أجل تلافي أفواج جديدة من اللاجئين " .
فهل لي أن أعتبر أن هذا البند قد أدرج على جدول الأعمال ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ويوصي المكتب أيضا في الفقرة ٢ (ب) من تقريره بأن يحال هذا البند الى اللجنة السياسية الخاصة .

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقر هذه التوصية ؟
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف يخطر رئيس اللجنة الأولى ورئيس اللجنة
السياسية الخاصة بالقرارين اللذين تم اتخاذهما توا .

البند ١٧ من جدول الاعمال

تعيين عضو في المحكمة الادارية للأمم المتحدة : تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الاول) (A/35/495)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تنظر الجمعية الآن في تقرير اللجنة الخامسة

بشأن البند ١٧ (د) من جدول الاعمال المتعلق بالمقعد الشاغر في عضوية المحكمة الادارية للأمم المتحدة نتيجة وفاة سير روجر بنثام ستيفنز .

في الفقرة ٤ من تقريرها - الوارد في الوثيقة A/35/495 - فان اللجنة الخامسة توصي بتعيين السيد ارنولد ولفريد جيوفري كين لدورة تبدأ في ٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠ وتنتهي في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ .

وقد اعتمدت اللجنة الخامسة التوصية دون تصويت . فهل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة ترفب في ان تحذو نفس الحذو .
وقد تقرر ذلك .

مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد بيرر (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) : اشعر بسرور خاص وانا اتقدم لكم - سيدى الرئيس - بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة ، اننا نحييكم كممثل لدولة هبى جارة طيبة وصديقة مقربة لنا . ان ما لكم من خبرة واسعة ومعرفة عميقة بالاضافة الى مهارتكم الدبلوماسية البارزة وحنكتكم السياسية يعتبر فآلا حسنا لأعمال هذه الجمعية .

نود أيضا أن نعرب عن خالص امتناننا وتقديرنا لسلفكم السفير سليم احمد سليم الذى قىاد الجمعية العامة في فترة تميزت بحساسية خاصة والحاح ، وذلك بطريقة ثابتة وذكية وحكيمة . يسرني ايضا ان ارحب بعضوين جديدين في منظمنا . نود اليوم ان نتقدم بتهانينا الحارة الى زمبابوى وسانت فنسنت وجزر فرينادين ، ونأمل في أن يتحقق تعاون وثيق بيننا وبينهما . في كانون الاول / ديسمبر يمر خمسة وعشرون عاما على قبول النمسا في عضوية الامم المتحدة

ان النمسا قد استغلّت هذا الوقت بنجاح من اجل اقامة علاقات طيبة مع كل دول العالم - بروح من ميثاق الامم المتحدة - وبغض النظر عن نظمها الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية . واننا نـزهدو بشكل خاص لتلك العلاقات الممتازة مع جميع جيراننا .

خلال عضوية النمسا التي استمرت خمسة وعشرين عاما ، فان بعض المناطق قد انبثقت كنقط مركز عليها تعاوننا . هذه العناصر الثابتة هي : التأييد فير المشروط لحقوق الانسان ، التنمية ، نزع السلاح ، ودعم القانون الدولي . بالاضافة الى ذلك فان النمسا تسهم بفعالية في عمليات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة .

ان النمسا تواصل ايلاء اهمية بالغة لجهود الامم المتحدة لحفظ السلام ، وعلى استعداد لان تسهم في المستقبل من أجل تنمية هذا الجهاز المفيد للغاية ، وأود - باسم الحكومة النمساوية - ان اشكر جميع الجنود الذين يخدمون السلام اليوم تحت راية الأمم المتحدة .

وان نواصل سياستنا من اجل اقامة علاقات طيبة مع جميع الدول المجاورة ، فاننا - فيما يتعلق بايطاليا - قد تلقينا مساعدات كبيرة من جانب الامم المتحدة . ان قرارات الامم المتحدة لصاوي ١٩٦٠ ، ١٩٦١ بشأن موضوع تيرول الجنوبية ادت الى مفاوضات نتج عنها في عام ١٩٦٩ اتفاق للحكم الذاتي لتيرول الجنوبية ، ومن ثم ، تم ايجاد الظروف الملائمة لعلاقات ودية بين البلديتين المتجاورتين ، ووفقا للقرار ١٤٩٧ (د - ١٥) ، ١٦٦١ (د - ١٦) ، أود أن اشير الى انه خلال العام الماضي اتخذت خطوات ايجابية اخرى من أجل تنفيذ ما يطلق عليه " صفقة تيرول الجنوبية " . ان عشرين عاما قد مضت منذ القرار الاول للجمعية العامة في هذا الموضوع ، وأحد عشر عاما قد انضمت منذ الاتفاقية النمساوية الايطالية ، ومع ذلك فان هناك أجزاء هامة من الصفقة لم تنفذ بعد . ومن ثم فاننا نتفهم تماما صبر سكان تيرول الجنوبية . ان حكومة النمسا تشعر بقلق خاص لانه لم تضمن بعد مساواة اللغة الام للاقلية وهو امر هام بالنسبة لها . وقد ألقى كوسيجيا رئيس الوزراء وكولومبو وزير الخارجية مؤخرا بيانين هامين في هذه المسألة . ونحن نأمل في أن تحترم الحكومة الايطالية الجديدة هذه الوعود . ان هذا من شأنه ان يبرر توقعاتي في ان المشاكل التي لم تسو بعد سوى تحل على وجه السرعة بقدر الامكان وبطريقة مرضية .

منذ اربع سنوات مضت ، كان لي شرف التحدث امام الجمعية العامة للمرة الاولى وعرضت

موقف النمسا بالنسبة للوضع العالمي . ولم تكن حينئذ هناك مدعاة للتفاؤل في هذا الصدد ، وهو اليوم اقل بكثير ، فبالإضافة الى الازمات التي واجهتها المنظمة على مر السنين ، فاننا نواجه الآن مشاكل جديدة وأكثر تعقيدا .

أود ان اشير هنا - قبل كل شيء - الى الموقف في الشرق الاوسط . ان النزاع العسكري الراهن بين ايران والعراق يشكل عاملا جديدا في ازمات المنطقة . ان النمسا تتتبع تطور العلاقات بين ايران والعراق بقلق عميق . ان العداوات التي اندلعت في انتهاك صارخ للالتزام بميثاق الامم المتحدة ، قد خلقت موقفا خطيرا للغاية ، وانا اضفنا اليه النزاعات الاخرى في المنطقة فانه يهدد بأبعاد عالمية .

ان النمسا تؤمن بأنه في مواجهة هذه الظروف ينبغي بذل محاولة فعالة من اجل تسوية النزاع بالطرق السلمية ، وبالا حترام الواجب للقانون الدولي دون اللجوء الى استخدام للقوة . ومن ثم ، فان النمسا ترحب وتؤيد اجراء سريعا من قبل مجلس الامن . اننا ندرك - بطبيعة الحال - ان المنظمات الاقليمية قد اضطلعت بمسؤوليات متزايدة في الحفاظ على السلم والامم الدوليين وفي الوساطة بشأن تسوية سلمية لنزاعات المنطقة . ان النمسا تقدر هذا التطور ، ونرى من الضروري - على أية حال - ان نشير الى ان المسؤولية الاولى من اجل الحفاظ على السلم تقع على مجلس الامن ، وأن الاعمال على الصعيد الاقليمي ينبغي الا تعوق بأية حال مجلس الامن عن تنفيذ واجباته .

اننا نشعر بقلق عميق لأسباب انسانية وأسباب تتعلق بالصدأ ، بمصير الرهائن الامريكيين الذين لا يزالون محتجزين في ايران رغم الجهود المكثفة التي يبذلها المجتمع الدولي . ورغم اننا لا نقلل من جسامه الصعاب والتضخيرات الأساسية التي نجمت غداة قيام الثورة ، فينبغي أن نؤكد الموقف غير المشروط الذي ذكرناه في العام الماضي في مجلس الأمن ، وهو اننا نشجب بكل قسوة احتجاز الرهائن باعتباره انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولقواعد الدبلوماسية ، وكلاهما يشكل أساسا للعلاقات بين الدول في جميع الحضارات والثقافات .

اننا ندرك الجهود من أجل حل هذه المشكلة ، ونأمل في أن التمهقل والتفهم والاعتدال سوف يسود بالنسبة لجميع الأطراف . اننا نوجه نداء عاجلا للبرلمان الايراني لكي يفرج عن الرهائن ، احتراماً للقانون الدولي دون أي تأخير ، رغم الموقف المعقد الذي نشأ عن النزاع العسكري مع العراق . وفي هذا الصدد أود أن أقدم للسيد كورت فالدهايم الأمين العام شكراً خالصاً على جهوده الدؤوبة لصالح الرهائن .

ان الغزو العسكري لأفغانستان من جانب الاتحاد السوفياتي الذي كان محل شجب من جانب السواد الأعظم من أعضاء الأمم المتحدة بما في ذلك النمسا ، في دورة طارئة استثنائية للجمعية العامة في مطلع هذا العام ، لا يزال يقلق الاستقرار بصورة خطيرة في المنطقة ، ويهدد سياسة الانفراج .

وفيما يتعلق بالنزاع العربي الاسرائيلي ، فان الموقف لم يتحسن بأية حال من الأحوال . ان النمسا تشعر بقلق عميق ازاء هذا التطور الذي ، نتيجة لتعقده وعلاقته بالأزمات الأخرى ، يمكن أن يفضي الى نزاع عالمي . انني أعتقد ان موقف النمسا بشأن هذه المشكلة معروف للجميع . ولقد عرض بالتفصيل من قبل المستشار كرايسكي ومن جهتي خلال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . ووفقاً لموقفنا كدولة محايدة دوماً ، فانه يتميز بجهد لكي نكون موضوعيين وغير متحيزين .

وينبغي أن نلاحظ وأن نشير بقلق بالغ الى أن جميع الجهود من أجل تحقيق حل سلمي لهذا النزاع ، لم تحقق أي نجاح حتى الآن . ان الخطوات الأخيرة التي اتخذتها اسرائيل فيما يتعلق بالقدس وتدابيرها في الأراضي المحتلة ، قد ساعدت على تفاقم الموقف . اننا نشجب ونندد بمحاولات اسرائيل لضم القدس ، ان أن هذا يعتبر انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولقرارات الأمم

المتحدة ذات الصلة ، ومن ثم ، فان هذا الاجراء يعتبر لاجيا . ان القدس مدينة نجد فيها أن جميع الأديان والتطلعات والتقاليد الدينية والروحية العظيمة تتلاقى ، وهي عوامل تزيد من التحديد السياسي للمشكلة وتخريف اليها نواحي عاطفية وروحية . وينبغي أن نتحلى بقدر كبير من الخيال والابداع السياسي حتى يمكن التوصل الى صيغة للحل . وفي هذه العملية ، فان جميع الاعتبارات الموضوعية ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار .

وفي هذا الصدد ، فان المعايير التي اقترحها القاصد الرسولي ، ينبغي أن تذكّر . وبالإضافة الى النداء من أجل الوصول الحر الى جميع الأماكن المقدسة ، فان هذه المعايير تتضمن أن الحقوق التقليدية المكسبة للطوائف الدينية المختلفة في المدينة ينبغي أن تحترم وأن تكفل . ان المشاكل ضخمة وجسيمة ، ومن ثم فانه من الضروري بذل جهود أكبر باستخدام جميع الفرص المتاحة من أجل الاسهام في حل عادل وسلمي ، لأن هذه المشكلة لا يمكن أن تحل بالقوة ، وعلى اسرائيل أيضا أن تقبل هذه الحقيقة .

اننا نشجب أيضا سياسة اسرائيل الخاصة بالمستوطنات في الأراضي المحتلة ، ولا سيما طرد عمدتي الخليل وحلحول اللذين انتخبا من جانب ممثلي الطائفة الفلسطينية انتخبا حرا . واننا ندعو الجمعية العامة الى أن تتخذ خطوات شبيهة بتلك التي اتخذتها في القرار ٢٩ / ٣٤ في العام الماضي والمتعلقة بعمدة نابلس ، من أجل أن نضمن أن التدبير الذي ينتم اليك اتفاقية جنيف الرابعة وحقوق الانسان الأساسية ، سوف تتنازل عنه اسرائيل .

ان الأزمات الراهنة في الشرق الأوسط وأفغانستان ، قد ألفت بظلمها بعد الأحداث المأساوية في جنوب شرقي آسيا ، الا أن أبعاد هذه المأساة الانسانية لا تزال مذهلة . ان موقفنا لا يزال كما هو لم يتغير ، اننا نشجب غزو فييت نام لكمبوتشيا وكذلك انتهاك حقوق الانسان من جانب نظام بول بوت ، الذي سبقه . اننا نهتم اهتماما كبيرا بشعب كمبوتشيا الذي يحظى بكل تضامننا . وفي هذا العام أيضا ، فاننا نؤيد الجهود من أجل تخفيف معاناة هذا الشعب .

ان الأزمات السياسية العديدة في عالمنا ، ينبغي ألا تدعونا الى أن ننسى أن أكبر مصدر للخطر على النظام العالمي ، هو تلك الهوة الاقتصادية والاجتماعية التي تفصل الشمال عن الجنوب ، أي الدول الصناعية عن الدول النامية . ان أكبر تحدٍّ يواجه البشرية في العقود الـمـاضية

الأخيرة من هذا القرن ، هو التغلب على هذه التنمية الاقتصادية المتباينة . ان نظاما دوليا جديدا يقوم على أساس التوازن المتساوي لمصالح البلدان النامية والصناعية ، ينبغي أن يرسى أساسه عن طريق الحوار والتفاهم .

وخلال الثمانينات ، فان من بين العناصر الهامة في عملية التنمية وفي العلاقات الاقتصادية الدولية ، سوف تكون سهولة امتلاك الطاقة الكافية . ان الطريقة التي سوف تحل بها هذه المشكلة ستكون محكاً لقيام الاقتصاد العالمي . ان هذا الموضوع يفرض مسؤولية متساوية على جميع الدول . ان هناك حلا على المدى الطويل يمكن أن يتحقق عن طريق حوار بناء بين المنتجين والمستهلكين والذي يمكن أن يكون في اطار دورة المفاوضات الشاملة للأمم المتحدة . ان أزمة الطاقة تواجه المجتمع العالمي ، والنظام النقدي الدولي يتحد كبير . ان المؤسسات الدولية النقدية ينبغي أن تزيد من دورها كحافز بين الدول ذات الفائض والدول ذات العجز . ولا يمكن أن نتخيل أن البشر الذين حلوا في تاريخهم الطويل مشاكل طائلة بمساعدة الابداع البشرى والعلم والتكنولوجيا ، يقفون ولا هيلة لهم أمام موقف يؤثر تأثيرا مباشرا على كل فرد منا .

ونحن نعتقد انه ينبغي أن يكون هناك تعهد مشترك على نطاق واسع للدول الصناعية والمصدرة للبتروول ، وأن تصبى طاقتها ومواردها الذهنية والفنية والمالية لكي تعالج المشكلة بين الشمال والجنوب بنجاح ، بجميع أبعادها . ان أفكار النمسا من أجل نقل كبير للموارد ، قد عرغناها أمام الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الحادية عشرة . ونظرا للنتائج غير المرغية لتلك الدورة الاستثنائية ، أود أن أعود الى فكرة أعرب عنها السيد فيلي برانت ثم ناقشها باستفاضة الرئيس لوبيز بورتيللو والمستشار كرايسكي ، وهي عقد اجتماع للقمّة من ساسة الدول الصناعية والدول النامية من أجل تعبئة الارادة السياسية للحكومات ، ومن ثم دعم الحلول المقبولة للجميع لمشكلة الشمال والجنوب . ويمكن في نفس الوقت أن يعطي هذا الاجتماع دفعة سياسية قوية ومفيدة للدورة القادمة للمفاوضات العالمية . ان فكرة عقد مثل هذا الاجتماع في العام القادم ، قد حظيت بتأييد واسع النطاق .

ان هيئة لنزع السلاح ، والأمن الدولي ، مكونة من ممثلين من الشرق ، والغرب ، والجنوب ، يرأسها " أولوف بالم " قد تكونت أخيرا في فيينا ان هيئة بالم المستقلة سوف تعمل على وجه مشابه لهيئة برانت ، كما انها سوف تتناول مشكلة الافراج عن أموال للتنمية . ولقد وضعت هذه الهيئة لنفسها هدفا على المدى الطويل يرمي الى الاعداد لاتفاقيات شاملة لنزع السلاح والتدابير العملية لها ، وسوف تعرضها على الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن نزع السلاح ، والتي ستعقد في عام ١٩٨٢ . وكذلك فاننا سوف نتابع اعمال هيئة بالم بعناية . ان أحد الأهداف الأساسية لهذه الهيئة هو تعبئة الرأي العام من أجل نزع السلاح ؛ لان لهذا اهمية خاصة اليوم ، عندما نشهد علامات على سباق تسلح جديد بين الدول العظمى .

ان جهودنا الخاصة من أجل دعم السلام تنطلق من التزام عميق بحقوق الانسان . فبدون سلم حقيقي لن تكفل حقوق الانسان ، ولا يمكن أن نضمن السلام دون احترام حقوق الانسان . ومن ثم ، فان سياستنا التي تقوم على اساس الالتزام غير المشروط لبناء وحماية حقوق الانسان لاتزال هي حجر الزاوية في سياستنا في الامم المتحدة . واننا على اقتناع بأن احترام حقوق الانسان هو شرط لاغنى عنه من أجل السلام ، والتنمية ، والامن وتخفيف التوتر .

ان المشكلة الأساسية للتدفق المتزايد للاجئين في جميع انحاء العالم يمكن ان ننظر اليها في إطار حقوق الانسان . ومن ثم فانني ممتن لزميلي وزير خارجية المانيا الاتحادية السيد جنشر ، لاسترعائه انتباه هذه الجمعية للحاجة الى دراسة خلفية هذه المشكلة . وكدولة لها تقاليد هامة التي قامت على قبول اللاجئين ومنح حق اللجوء لهم ، فان النمسا تؤيد المبادرة الالمانية ، وسوف تسهم بفعالية في عمل الجمعية العامة فيما يتعلق بهذا البند الجديد في جدول الأعمال .

وكما ذكرت آنفا في العام الماضي في مؤتمر اللاجئين ، والاشخاص النازحين في جنوب شرق آسيا الذي عقد في جنيف ، فان الشعب ليس هو المسؤول عن هذا الموقف ، بل أولئك الذين تسببوا في هذا الموقف . ان المسؤولية تقع اذن على عاتق أولئك الذين ليسوا على استعداد بعد لاحترام حقوق الانسان رغم ميثاق الأمم المتحدة ، ورغم الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ورغم العقدين الخاصين بحقوق الانسان ، ورغم القرارات ، والمعاهدات العديدة بشأن حقوق الانسان .

ان جميع هؤلاء الذين أجبروا على الهرب والحياة كلاجئين في العالم هم ضحايا انتهاكات حقوق الانسان . وهذا ينطبق ايضا على ضحايا التمييز العنصرى ، وكذلك على اولئك الذين اضطهدوا على أساس ديني ، وسياسي ، كما ينطبق على اولئك الاشخاص الذين اجبروا على ترك ديارهم من جراء الجوع والبؤس . وعندما نتحدث عن حقوق الانسان فاننا نعني الحريات السياسية والمدنية ، والحريات الاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية .

ان مشاكل العالم عديدة وان جدول اعمالنا حافل وشامل بشكل يتعذر عليّ ان اتناول في بياني كل بند فيه . وعلى هذا فان وفد بلادي سوف يعرض موقف النمسا بشأن تلك الموضوعات تفصيلا خلال هذه الدورة . وأود أن أقول بايجاز فقط بأننا نعلق أهمية قصوى على مصير لبنان ، وعلى المحادثات الجارية بين الطائفتين العرقيتين في قبرص ، وعلى الاستيعاب العاجل لخطوة الأمم المتحدة بشأن ناميبيا ، والقضاء على نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، وجميع الاشكال الأخرى للتمييز العنصرى ، والقضاء على عقوبة الاعدام ، والتعذيب ، وعدم انتشار الأسلحة النووية ، وكذلك جميع المسائل المتعلقة بالمؤتمر العالمي للمرأة ، ويحدونا الأمل في أن هذه الجمعية سوف تجعلنا نتقرب من تحقيق حل لكل هذه المشاكل .

ورغم أن الموقف العالمي الراهن لا يدعو الى كثير من التفاؤل ، فاني لا أود أن أغفل بعض التطورات الايجابية . نود أن نذكر بوجه خاص زمبابوى . ان انتقالها السلمي نحو الاستقلال وطريقتها لخلق مجتمع متعدد الجنسيات قد اثار آمالنا في أن زمبابوى ستكون مثالا لنا في المحاولات المشتركة الرامية الى تحقيق الاستقلال التام لناميبيا .

ان عدم الانحياز قد أصبح قوة ديناميكية في العلاقات الدولية ، وعاملا فعالا في حل المشكلات الدولية الهامة . فلقد اسهم في تنمية شعور بالمسؤولية تجاه القضايا العالمية بين الدول كبيرها ، وصغيرها . اننا نرى ان عدم الانحياز هو عنصر يؤدي الى الاستقرار في السياسة الدولية . ونعتقد ان دول عدم الانحياز عليها دور خاص تلعبه في فترة تزايد التوتر . نحن نشعر بأن الفرص من أجل التعاون قائمة بالفعل بين دول عدم الانحياز ، والدول المحايدة على الصعيد العالمي للأمم المتحدة ، وكذلك على الصعيد الاقليمي كما هو الحال في اطار مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا .

اننا نتوقع من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، الذي سوف يعقد في مدريد أن يدعو الى احترام الالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية لهلسنكي ، وان يعطي لعملية الانفراج دفعة تحتاج اليها فعلا في هذا الوقت الذي اتسم بالتوتر الكبير . ان احداث هذا العام قد اظهرت بوضوح اكثر من ذي قبل ان الانفراج ينبغي ان يكون عالميا ، كما ينبغي ان يكون كالا لا يتجزأ . وحتى اذا ما أراد المرء ان يقصره على مناطق معينة فان هذا سيكون مستحيلا في عصر التكافل .

اننا جميعا على علم بأننا نعيش فترة انتقال . انتقال من فترة تاريخية الى اخرى . وفي مثل هذا الوقت فان التوتر سوف ينمو لا محالة بين الافكار والواقع ، بين العقل والقوة ، بين الاخلاقيات والسياسات . ان كلا منا يعلم بالفعل هذه التوترات وآثارها على الحياة الشخصية ، والقومية .

ان كل امرئ في العالم اليوم يعلم باننا نشهد تطورات ترمي الى قلقة النظام في كثير من القطاعات ، ويشكك في القيم المعترف بها دون ان يخلق قيما جديدة تحل محلها . ان الفراغ الناتج يسهم في زيادة التوتر ، وان حل هذا يتم عن طريق استخدام القوة . ان انتشار العنف في اجزاء كثيرة من العالم انما هو اثر لهذا التطور الذي يبعث على قلقنا العميق . انني أشير الان الى الارهاب المتزايد الذي يعصف بالضحايا الابرياء مرارا وتكرارا مثلما حدث في تلك الحروب التي استخدمت فيها القنابل بوحشية في بولونيا ، وميونخ .

ينبغي ان ندرك بان شبابنا في مسعاه نحو ايجاد انماط جديدة للحياة ، واشكال جديدة للتعبير يعتز به العنف أيضا . وانه ليس عن طريق المواقف الدفاعية وما ينتج عنها من خطر نشر النزاعات سوف ننجح في وضع اشكال متكاملة جديدة للسلوك الاجتماعي في المجتمعات القائمة ، وفي تنمية شبابنا وبعث روح الالتزام بالتعاون الدولي ، ومثل الامم المتحدة فيه . اننا سوف ننجح في مثل هذه المحاولات فقط اذا ما بذلنا جهودا اكبر من أجل توجيه الشباب الى المثالية ، والى طاقة جديدة ، ونحو اهداف ايجابية ، والعمل معا مع الأجيال الصاعدة من أجل بناء نظام جديد ، وقيم جديدة عندما تصبح القيم الأخرى بائدة .

وفي هذا الصدد أود أن أذكر كلمة عن البيئة . ان الاستغلال المتزايد للطبيعة في هذا القرن قد نتج عنه تلف لا نعرف آثاره حتى الآن . فخلال العقد الماضي فقط اعترف بأنه ينبغي اتخاذ اجراءات من أجل الحفاظ على التوازن في مجال البيئة . وينبغي أن نتخذ اتجاهها أكثر جدية بالنسبة لمشاكلنا البيئية . ينبغي أن نحاول توحيد اهتمامتنا من أجل حماية البيئة في نظمنا القائمة . ينبغي على منظماتنا أن تهتم بهذه الامور على المستويين القومي والدولي . ويجب عليها ألا تتحاشاها .

ان التحدي الذي يجب أن نواجهه جميعا سواء كنا رجال سياسة أو دبلوماسيين ، علماء أو فلاسفة ، هو أن نوحّد قوانا بغية الوصول خطوة خطوة الى نظام أكثر انسانية، والى نظام عالمي أكثر سلاما . وليس أمامنا خيار آخر اذا ما أردنا البقاء .

وبمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لعضويتنا في الأمم المتحدة، أود أن أجدد التزامنا بالمنظمة العالمية ، واخلصنا لأهداف المنظمة ومثلها باقتباس لكارل رينر أول رئيس لجمهوريةنا الثانية، قال :

” ان عالما من السلم المنظم آت ، عالم من التعاون الدائم ، ومجتمع للأمم غني بالبركات . ان جمهورية النمسا سوف تكون أخلص عضو في هذا المجتمع ” .

السيد توري (غينيا) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أعرب لكم عن أحر تهاني وفد الجمهورية الشعبية الثورية لغينيا بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة العادية الخامسة والثلاثين للجمعية العامة . ان هذا الانتخاب راجع الى صفاتكم كرجال دولة ، والى معرفتكم بالمشاكل الخاصة للدول النامية ، والتزام بلدكم ، جمهورية المانيا الاتحادية بسياسة الانفراج والتعاون الدولي . ان كل هذه العوامل - ونحن على ثقة من ذلك - تمثل ضمانا أكيدا لنجاح أعمالنا .

نود أن نؤكد لكم ، تعاون وفد غينيا التام معكم .

نود كذلك ، أن نعرب عن شكرنا لسلفكم ، شقيقنا السفير سليم أحمد سليم من جمهورية تنزانيا المتحدة الذي استحق تقدير افريقيا والعالم الثالث والمجتمع الدولي ، لفعاليته في أداء المهمة التي كلف بها خلال الدورة العادية الرابعة والثلاثين والدورات الاستثنائية الثلاث التي تلتها .

نود أن نشكره على الاسهام البارز الذى قدمه من أجل اقامة علاقات دولية قائمة على العدل والتفاهم بين الدول .

نود في النهاية أن نعرب لأميننا العام السيد كورت فالدهايم عن الثقة الكاملة لحكومــــــــــــة جمهورية غينيا الشعبية الثورية ، وبصفة خاصة فخامة الرئيس أحمد سيكوتورى للاخلاص الدائم الذى يتحلى به في مجال انجاز مبادئ وأهداف منظماتنا .

ان وفد بلادى سعيد جدا ان يرحب بوجود الدولة الجديدة ، سانت فنسنت وجزر غرينادين بيننا ويعرب لها عن تمنياته بالنجاح في مهمة التشييد الوطني .

في نظر وفد بلادى فان مشاكل الساعة التي هي موضع قلقنا ، تشكل كلاءضويا لا يمكن التطرق الى بعضها بمعزل عن البعض الآخر .

وهكذا ففي افريقيا وفي أماكن اخرى فاننا نسجل ببعض الارتياح أن الشعوب الخاضعة للاستغلال الاستعماري والامبريالي ، في سبيلها للتحرر من هذه السيطرة .

ان هذه الدورة الخامسة والثلاثين تتميز بالذكرى العشرين للقرار التاريخي ١٥١٤ (د - ١٥) بشأن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وكان لغينيا الشرف أن تكون أحد مقدميه .

ان انتصار شعب زمبابوى على القوات الرجعية للاستعمار والفصل العنصرى ، واضفاء الطابع العالمي على منظماتنا ، وهو أحد أهدافها ، لم يعودا مجرد خيال . ان هذا دليل على أن مسيرة التاريخ في مجال تحرير الشعوب المستعمرة مسيرة لا رجعة فيها .

ومع ذلك يجب علينا أن نلاحظ في الجنوب الافريقي استمرار سياسة القمع من جانب أولئك الذين يمارسون الفصل العنصرى ضد شعب جنوب افريقيا . ان الرجال والأطفال والنساء والشيوخ الذين تنكر حقوقهم الأساسية في الحياة والكرامة ، يموتون كل يوم كضحايا لهذا النظام .

انها فرصة لكي نشير الى الخطر الذى يهدد افريقيا المستقلة ، متمثلا في حصول الحكومة الفاشية في بريتوريا على الأسلحة النووية ، ان هذا يمثل جريمة أمام التاريخ .

وانا ما تطرقنا الى موضوع ناميبيا ، فاننا ندرك أن القوات الامبريالية ، ان تتظاهر بالتعاطف مع مسألة الكرامة الانسانية التي يمتننها مؤيدون نظام الفصل العنصرى فانها في الواقع لا تهتمــــــــــــم الا بالحصة التي تعود عليها من استثماراتها في تلك البلاد بواسطة الشركات متعددة الجنسيات .

ان وجود جنوب افريقيا في ناميبيا لم يعد له أى مبرر قانوني . ان المجتمع الدولي عليه أن يسترجع سمعته الطيبة عن طريق تقديم اسهاماته الفعالة من أجل تصفية الاستعمار في هذا الاقليم الافريقي .

وأمام الجرائم البشعة التي يقترفها نظام الأقلية الفاشية في بريتوريا ، فان وفد بلادى قد وجه نداء عاجلا الى المجتمع الدولي بكامله حتى يقدم مزيدا من الدعم المادى والمعنوى لحركات التحرير في افريقيا ، المجلس الوطني الافريقي ، ومؤتمر عموم افريقيا وكذلك الى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) التي ستبقى الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبى .

ان وفد حزب الدولة في غينيا يطالب بالحاح أن تطبق العقوبات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ضد النظام الفاشي في بريتوريا . وبهذه الروح فاننا نؤيد انعقاد المؤتمر الدولى بشأن العقوبات ضد جنوب افريقيا الذى قرره مؤتمر القمة السادس عشر لمنظمة الوحدة الافريقية والذى تم التأكيد عليه في المؤتمر الأخير لرؤساء الدول والحكومات الذى عقد في فريتاون ، بسيراليون .

يوجد في كافة انحاء العالم مناطق للتوتر سواء في افريقيا او في جنوب شرق آسيا او في الشرق الاوسط .

وفي افريقيا ، فان مشكلة الصحراء الغربية كانت موضع توصيات هامة من قبل لجنة الحكماء التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، وذلك قصد ايجاد حل نهائي لهذا النزاع المؤلم . ومن وجهة نظر بلادى ، وهي عضو في هذه اللجنة ، فانه ليس من الملائم بالنسبة للامم المتحدة ان تتخذ قرارا يمكن ان يقلل من امكانيات ايجاد حل مقبول لهذه المشكلة .

وتوضح التجربة بأن حل اية مشكلة معقدة مثل مشكلة الصحراء ، لا يكمن بالضرورة في اعتماد أية قرارات او التوجه بادانات ولكنه يكمن في الاعراب عن ارادة ممارسة تعاون خالص من قبل جميع الاطراف المعنية .

ان الحرب الاهلية التي لا تزال قائمة في تشاد ، تتسبب في وقوع ضحايا جدد في كل يوم ، كما انها تخلق وضعاً مؤلماً يهدد وحدة اراضي هذا البلد . ورغم الاعمال الحربية التي تسود في تشاد ، وفي عاصمتها " نجامينا " ، فان رؤساء دول افريقية ، مثل رؤساء توفو ، والكونغو ، وبنين ، وفينيا ، مازالوا يقومون ببذل المساعي الحميدة من أجل العمل على تحقيق وقف اطلاق النار بين مختلف الاطراف ، وتحقيق التطبيق الملائم لاتفاقية لا فوس التي تعتبر الاساس الوحيد لاجاد تسوية ملائمة لهذه المشكلة .

وفيما يتعلق بقضية تشاد وهي قضية افريقية ، ومن ثم يجب ان تسوى عن طريق حل افريقي ، فان وفد بلادى يطالب الدورة الخامسة والثلاثين لجمعيةنا العامة بالحاح بان لا تتخذ اى قرار بشأن هذه القضية ، عدا القرارات الخاصة بالمساعدة الانسانية ، التي يجب ان تقدم لهذا البلد والبلدان المجاورة التي تتحمل عبئا ثقيلًا ، نتيجة لوجود مئات الآلاف من اللاجئين عندها ، الى جانب النتائج التي يمكن ان تترتب على هذا الوضع .

ان وضع شعب جزر القمر المقسم تقسيما تعسفيا يمثل مصدر قلق بالنسبة لبلادى ، ونطالب بعودة جزيرة مايوت الى الوطن الأم .

وفيما يتعلق بالوضع في القرن الافريقي ، والدول المجاورة للبحر الاحمر والمحيط الهندي ، فان وجود القواعد العسكرية في هذه المنطقة يؤدي الى زيادة التوتر ، ومن ثم يعتبر باعثا على القلق الشديد بالنسبة لبلادى .

نود ان نوجه انتباه بلدان منطقة البحر الاحمر والمحيط الهندي الى حقيقة ان انشاء القواعد العسكرية الاجنبية ، يعرض تقدم واستقلال أى بلد للخطر .

تدين جمهورية فينيا الشعبية الثورية تواجد القواعد العسكرية على التراب الاجنبي باعتبار انه يناهض ميثاق منظماتنا ومبادئ عدم الانحياز .

ان حل مشكلة الشرق الاوسط يستدعي ما يلي : اعتراف جميع الدول بالحقوق الثابتة فيير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وحقه في الاستقلال والسيادة الوطنية ؛ انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة ؛ وضع نهاية للأعمال العدوانية المتكررة ضد لبنان ، واحترام وحدة ترابه الوطني ؛ مساهمة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في جميع المناقشات المتصلة بتسوية النزاع في الشرق الاوسط .

ان هذه الاقتراحات من جانب المجتمع الدولي ، وهي اقتراحات عادلة في جوهرها ، الا انها تواجه بالرفض والعدوان المتكرر من قبل اسرائيل .

ويجدر بنا هنا ان نكرر النداء للمجتمع الدولي ان يتخذ الاجراءات الحاسمة ، وذلك لانهاء القرار الذى اتخذ من طرف واحد من قبل الكنيست وهو القرار الذى يعلن القدس عاصمة لاسرائيل .

ونحن نؤيد أن توقع منظماتنا الدولية المعقوبات ضد اية دولة توافق على هذا القرار فيير الشرعي لاسرائيل الذى يقضي بجعل مدينة القدس عاصمة لها ، منتهكة بذلك الوضع الدولي لهذه المدينة المقدسة وهي معقل الاسلام والمسيحية واليهودية .

ورقم جهود الامين العام لمنظماتنا فان الوضع في قبرص لا يزال متوترا فيما يتعلق بالعلاقات بين الطائفتين اليونانية والتركية .

اننا نتمنى توفر النجاح للاجتماع القادم لممثلي الطرفين ، ونؤكد دعمنا لشعب قبرص من أجل احترام وحدة ترابه الوطني واستقلاله بعيدا عن أى تدخل اجنبي .

ان الوضع الذى يسود في قارة آسيا يتمثل في وجود مواطن يمكن ان تؤدى للمواجهات العسكرية مع التهديد بامتدادها .

ان الحاحنا خلال هذه الدورة ، كما كان الحال خلال الدورة السابقة من أجل اعادة

مقعد كمبوتشيا لحكومة بنوم بنه ، لشاهد على رفتنا في ان نكون واقعيين ، فمن قبيل التناقض مع العرف الدولي ان تمثل حكومة لا تمارس السلطة الحقيقية في بلادها ، في منظماتنا الدولية . وفي افغانستان ، فان السلم والاستقرار يتطلبان احترام ارادة الشعب الافغاني في تقرير مصيره دون اى تدخل اجنبي .

وفضلا عن ذلك ، فشعب فينينا لا يستطيع ان يشعر بعدم المبالاة امام النزاع العراقي الايراني . ان شعب فينينا هو شعب ثورى مسلم . وينبغي على الامم المتحدة ان تمتنع عن اتخاذ اى موقف من شأنه تعقيد الوضع المتفجر الذى يتهدد السلم والامن الدوليين . يؤيد وفد بلادى الخطوات التي اتخذها حتى الآن فخامة الجنرال ضياء الحق رئيس باكستان ، وهو الرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الاسلامي في مساعيه الحميدة لتسوية هذا النزاع بين أخوة يتقاتلون .

اما عن الوضع في كوريا وهي امة مقسمة فقد بات من الضرورى في رأينا ان يتم اعادة توحيد كوريا سلميا ، بتحويل الهدنة الى اتفاقية سلم دائم ، عند انسحاب كل القوات الاجنبية المرابطة في كوريا تحت راية الامم المتحدة .

ومن جهة اخرى ، فاننا نعيد تأكيد دعمنا التام لكفاح شعب تيمور الشرقية تحت قيادة جبهة الفريتيلين من اجل تقرير المصير .

ان امريكا اللاتينية وجزر الكاريبي لم تنج من عملية الاستفزاز ومحاولات العمل على عدم استقرار المنطقة على ايدى القوات الاجنبية ، التي تهاجم بعض دول المنطقة .

وما يزال وفد بلادى مقتنعا بأن التدخل الاجنبي والتدخل في الشؤون الداخلية للدول والاحتلال الدائم للاراضي بالقوة سيمنى على الدوام بالفشل . ان انتهاك القانون الدولي يرتبط ارتباطا وثيقا باستمرار اصرار القوى الامبريالية على الاحتفاظ بنظام دولي بال .

ان حل مشكلة نزع السلاح بات ضرورة ملحة ، ليس فحسب بسبب المبالغ الباهظة التي تخصصها القوى العظمى لسباق التسلح ، وانما ايضا بسبب خطر هذه الاسلحة الذى يهدد مستقبل البشرية ، وكما اشار الرئيس احمد سيكتورى بحق :

” . . . ان السباق المحموم لاكتساب وسائل الدمار الجماعي ، يساعد على تدعيم

الوجه المرفوضة للتفرقة والتمييز والتباين في مستوى معيشة الشعوب والملاقات القائمة بين الدول ” .

يؤيد وفد بلادى الاجراءات التي دعت اليها الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة
المكرسة لنزع السلاح ، كما اننا نتمسك بضرورة عقد مؤتمر دولي حول نزع السلاح .

ان العقد المنصرم - من وجهة نظرنا نحن البلدان النامية - يتسم في المجال الاقتصادي بالخلووة بالنسبة للبلدان الأقل نمواً من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، كما يتسم بالتضخم والبالغة وزيادة الديون الخارجية وسوء التغذية ، وهناك أوجه وبال أخرى ينبغي أن تضاف إليها النكبات التي تعيش شعوبنا تحت ولأتها .

ان هذه الصورة القاتمة هي نتيجة للذلل الاقتصادي الحالي الذي يضر - يوماً بعد يوم - بمصالح البلدان النامية . ولذا ، فان الرئيس احمد سيكوتوري قد ذكر في مؤتمر القمة الاقتصادي في لاغوس ما يلي :

” فلنلج هذا السؤال : من الذي يحدد اسعار المواد الأولية اليوم ؟ . من الذي يحدد أسعار السلع ووسائل التجهيز ؟ . انه الأجنبي ، من وجهة نظرنا نحن البلدان النامية المعنية . ”
” كلا على الاطلاق . ”

” ان عمالنا هم دائما الذين يحددون اسعار السلع التي نبيعها لهم . ومن يمدوننا بالسلع هم الذين يحددون اسعار السلع التي يبيعونها لنا . هذه هي الهويصة ، هوية البائس التي أدت الى الفقر المستمر لشعوبنا . ”

والواقع ، اننا لازلنا نعتقد ان المفاوضات المتعلقة بالمسائل الكبرى التي تحدت والمرتبطة باعادة بناء الذلل الاقتصادي الدولي ، يجب ان تجرى في الاطار المركزي للأمم المتحدة ، وليس في أية جهة أخرى ، وأن تشترك فيها جميع الدول الصغرى والمتوسطة والكبرى . ان هذا المحفل ، الذي سوف يخزل بسجلات التفاوض واتخاذ القرارات ، سوف يكون مجدداً ، ليس فحسب لأن المناقشات سوف تتمركز فيه ، وانما ايضاً لأنه سوف يقوم بالتنسيق ، بصورة متكاملة ، بين برامج التنمية لصالح البلدان النامية .

ولأسف ، فان هذه الأمنية المشروعة للبلدان النامية لازالت تصمد م بعد م توفر الارادة السياسية للبلدان الصناعية . ونحن نلاحظ ان نتائج الدورة الاستثنائية الأخيرة التي كرسنا لمسائل التنمية ، كانت مخيبة للآمال .

لقد استخلصت افريقيا د روسها بموضوعية من العقد بين الأخيرين . انها تجربة مريرة . ان رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، من ناهيتهم ، قد اعتمدوا اعلان مونروفيا ، الذي أعقبته خطة عمل لاغوس الأولى في الدورة العادية السادسة عشرة لمؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية في تموز/يوليه ١٩٧٩ وفي مؤتمر القمة الاستثنائي الاقتصادي الذي عقد في لاغوس في نيسان/ابريل ١٩٨٠ .

ان خطة عمل لاغوس تحدد بوضوح ، السياسات ووسائل العمل من أجل التنمية والتعاون فيما يتعلق بقارتنا . ولذا ، قد يكون من المرغوب فيه ، ان أية معونة او مساعدة للتنمية في افريقيا ينبغي ان تقدم لخدمة تنفيذ خطة عمل لاغوس ، والتي ، في الواقع ، تتضمن برنامج العقد الانمائي الثالث لافريقيا .

ودون ان نجعل من خطة لاغوس علاجاً لجميع الأمراض ومن أجل ان نتحاشى ان تصبح معطلة ، فاننا نوجه نداءً الى البلدان الصناعية لتسهم باخلاص في التنفيذ الفعال لها وجعلها حقيقة واقعة .

ان القطاع الزراعي - كما هو الحال في مجالات أخرى - لم ينج من الأزمة ، بل على العكس تماما ، فان النتائج الضئيلة التي هدرها القحط فعلا قد أدت الى زيادة التبعية في مجال الغذاء والى قلقلة موازين المدفوعات .

ويجب ان نستري انتباه المجتمع الدولي الى هذا القحط الخليلر الموجود في بعض اقاليمنا والذي يؤدي حتى الآن الى انتشار هذه الظاهرة النادرة . ان علاج هذه الكارثة قد تمثل حتى الآن في تدابير مؤقتة قائمة على ارسال المواد الغذائية . ولكننا نريد ان نقضي على هذا الوصال وعلى جميع آثاره . ان ما نحتاج اليه الآن هو ان نقوم بحملات ضخمة لاعادة التشجير في الأحواض الرئيسية لنهرنا - وبصفة خاصة اعادة تشجير وادي فوتاه د جالون - الذي يعتبر المصدر الرئيسي للمياه لافريقيا الغربية .

ولذا ، فان وفدنا يناشد الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وجميع اصحاب النوايا الطيبة من أجل تنفيذ أحد المشروعات الهامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وهو المتعلق بوادي فوتاه د جالون ، وذلك في أسرع وقت ممكن .

ان العالم يتسم بأحداث تؤثر على العلاقات الدولية ، وبصفة خاصة على السلم والأمن ، وهو غالبا ما يكون سلبيا . اننا نحن معشر البلدان النامية ، الذين نعاني أكثر . وحتى تحل تلك المشكلات بصورة مرضية في ضوء هذا الموقف السائد ، يجب ان نعطي أكبر فعالية للوسائل المتاحة للأمم المتحدة .

وبينما نعتبر ان أسس ميثاق منازمتنا تدرج في سياق الانجازات التاريخية للبشرية فـ العمل لخلق عهد تسوده الحرية الحقيقية والعدالة - واقتصاد دولي - والمحافلة الفعالة على السلم والأمن العالمي ، فانه من الضروري اليوم أكثر من أى وقت مضى ان ننظر في اعادة تكييف هيكله والعمل على توسيع إطار العلاقات الدولية . ان حيوية أية مؤسسة تكمن في قدرتها على التكيف مع عصرها ومع الأحداث .

وان للاقا من ذلك ، فان تنقيح الميثاق ، والتمثيل المتكافئ لكل اقاليم العالم في محافل صنع القرار وبصفة خاصة في مجلس الأمن ، قد أصبح ضرورة ملحة .

اننا ان نؤمن بأهمية الدور المنوب بالامم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدولي ، فان وفدى يكرر التعبير عن رغبته المخلصة واستعداده للعمل جنباً الى جنب مع جميع الدول من أجل تحسين مناخ المنازعات وانعدام الأمن الذى يسود الوضع العالمي اليوم ، وبذلك نستفيد من ميلاد عالم يسود ، السلام والعدالة والتقدم الاجتماعي .

السيد نياس (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : سيادة الرئيس ، ان العلاقات

المتنازعة التي تربط بين بلدينا ، جمهورية المانيا الاتحادية وجمهورية السنغال ، هي سبب سرورنا ان نراكم تشغلون المنصب العالي كرئيس للدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

وانني أود أن اهنئكم نيابة عن بلدى وحكومتي .

وانني أود ايضا ان اغتنم هذه الفرصة لأقدم تحية مستحقة عن جدارة لسلفكم السيد السفير

سليم من تنزانيا .

ان الكفاءة والذكاء والحكمة التي اظهرها خلال الدورات العديدة التي عقدت خلال السنة

الماضية تحت رئاسته ، كانت مصدر تشريف للقارة الافريقية .

كما انني أريد أن أقوم بأداء واجب آخر ، وهو التعبير عن امتناننا للسيد كورت فالدهايم الأمين العام لمنظمتنا .

ان السنغال ، على لساني ، تشكره بوجه خاص على الجهود التي بذلها من أجل تحرير مواطننا ، الملازم أول بابا كولي سار ، الذي كان قد أعتقل من قبل الحكومة الاسرائيلية ، وهو اعتقال غير مشروع . ولقد كان هذا الضابط السنغالي يشارك بتفان وبتضحية في عملية الحفاظ على السلم في الشرق الأوسط . ان موقف السيد كورت فالدهايم ومساعديه خلال هذه القضية ، كان دليلا جديدا على أن القانون والعدل بالاضافة الى الصبر والتمسك بالمبادئ ، تنتهي دائما بالانتصار على عدم التفهم والتعصب .

ان وفد بلادى يعرب أيضا عن اغتباطه بانضمام دولة جديدة لمنظمتنا ، وهي دولة سانت فنسنت وجزر فرينادين . وان حكومة بلادى تريد أن تؤكد لهذه الدولة عن استعدادها الكامل للتعاون معها .

ان هذه مناسبة أخرى للسنغال لكي تعرب عن ترحيبها بوجود زمبابوى ، وهي دولة متعددة الأعناس ، الى جانبنا في هذه المنظمة . ان مولد هذه الدولة ، يعتبر انتصارا بالنسبة لشعب زمبابوى ، وبالنسبة للأمم المتحدة أيضا . وعليه فان هذا الحدث التاريخي يجب أن يكون مثالا يقتدى به في مجال حل المشاكل الصعبة للجنوب الافريقي التي لاتزال مصدر قلق لنا . ومنذ عام مضى ومن فوق هذه المنصة ، كنت أشير الى آمال المجتمع الدولي في عالم يسوده الاضطراب وعدم اليقين . ان العام الذى انقضى كان عاما غنيا بالأحداث . ان الفقراء ما انفك يفرض على الجزء الأكبر من شعوب العالم ، وهم سكان العالم الثالث . وحتى البلدان الغنية لم تنجو من الظواهر التدميرية وهي : عدم الاستقرار السياسي والبطالة والتضخم والكساد الاقتصادي وأحيانا الجمود .

وقد نشأت مواطن التوتر هنا وهناك مهددة بصورة خطيرة السلم والأمن الدولي . وخالصة القول ، هذه هي المخاوف التي تساورنا ازايا الاضطرابات المختلفة التي تزايد خضوع البشر لها أكثر فأكثر .

ولذلك فاننا كنا قد استرعيينا اهتمام المجتمع الدولي الى المسؤولية الكبرى التي تقع على عاتقنا فيما يتعلق بخلق الظروف الضرورية للتحقيق الملائم للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للانسان وللشعوب ، كوسيلة من الوسائل الاساسية لضمان التمتع الفعلي بالحقوق المدنية والسياسية والحريات الاساسية لكل فرد ، وذلك لكي يينزع عهد جديد في العالم من السلم والسعادة والتضامن . ان جهودا كبيرة تبذل كل عام في هذا الشأن ، رغم العراقيل والقيود ورغم المجاهبات الايدولوجية والنضال من أجل النفوذ ، ذلك ان خلاص البشرية في نهاية الأمر كما نفهمه هو بين أيدي الدول التي تمثلها هنا في هذه الجمعية الموقرة

ان بلدي ، السنغال ، قد أولى دائما أهمية بالغة لايجاد مناخ من السلم بين الدول وخلق شبكة من التضامن الدائم ، والذي بغيره لا يمكن ايجاد حل دائم للمشاكل المعقدة والخطيرة التي يواجهها العالم اليوم .

وان اهتمامنا الأول في هذا الخصوص ، هو الوضع القائم في الجنوب الافريقي ، وخاصة في ناميبيا وجنوب افريقيا . ان حكومة جنوب افريقيا ، بدعم مادي ومالي وعسكري من جانب بعض الدول الصناعية ، لاتزال تتجاهل توصيات منظمنا . وهكذا ، منذ ثلاث سنوات ونصف بعد اعتماد خطة التسوية التي كان من شأنها أن تؤدي بناميبيا الى الاستقلال ، فان حكومة جنوب افريقيا ، عن طريق مناورات واضحة المعالم والأهداف ، تحاول أن تنشئ مؤسسات وهيئات الفرض منها التوصل الى تسوية داخلية ، كأن مثال زمبابوي لم يعط درساً لأولئك الذين يريدون أن يدبروا ظهرهم للتاريخ .

ولا يكفي الاعراب عن الاستعداد بالنسبة الى تنفيذ خطة تسوية الأمم المتحدة ، والمطالبة في نفس الوقت بحيااد الدول المجاورة باقتراح انشاء منطقة منزوعة السلاح فيما بينها ، لأنه في نفس الوقت تواصل حكومة جنوب افريقيا فاراتها ضد هذه الدول ولاسيما ضد شعب انضولا الصديق بحجة حق الملاحقة المسلحة من ناميبيا التي احتلت احتلالاً غير مشروع .

ان السنغال تعتبر أن خطة التسوية ، تشكل الأسلوب الوحيد الصحيح الذي يمكن أن يؤدي الى ايجاد حل نهائي لمشكلة ناميبيا . وفي هذا الخصوص ، فان استقلال زمبابوي يعتبر مرة أخرى ذي أهمية خاصة جدا . ان الرئيس ليوبولد سيدار سنغور كان يقول عن هذا الاستقلال :

” ان هذا الاستقلال قد برهن للمجتمع الدولي على أن الشعوب الافريقية متمردة على الاستعباد ، وقد أوضح هذا الاستقلال ان قانون الأقلية لا يمكن أن يفرض دائما على شعب عازم على استرداد حريته . وقد أوضح هذا الاستقلال في النهاية أن الشعوب سوف تحتفظ دائما في ذاكرتها بقدرة على المقاومة لا يمكن أن تفتأ أمامها أية مناورات سياسية مهما كانت ماهرة ” .

ولذلك فليس هناك شك في أن المناورات الحالية في جنوب افريقيا لن تنال من عزم منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) ، بزعامة الشقيق سام نوجوما ، لقيادة شعبها نحو الاستقلال .

ويجدد بنا هنا أن نشيد بالسيد كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة من أجل جهوده التي يبذلها دون كلل بهدف تنفيذ خطة تسوية الأمم المتحدة .

وفي رسالة لجنوب افريقيا بتاريخ ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٠ ، فانها تشك في حياد الأمين العام ، ملقية على عاتقه مسؤولية التأخر الذي طرأ على تنفيذ الخطة . ومن الواضح أن هذه الاتهامات ان هي الا مناورات تعودنا عليها من قبل جنوب افريقيا ألم توضح مرة أخرى الاتجاه الى تعليق تنفيذ خطة تسوية الأمم المتحدة على محاولة تنظيم انتخابات في ناميبيا في ١١ و ١٢ و ١٣ تشرين الثاني /نوفمبر لتعيين سلطات على المستوى الاداري الثاني ، تكون مسؤولة عن ادارة الشؤون القبلية ؟ .

وسوف نتذكرون أنه في ٨ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٨ قامت جنوب افريقيا ، في نفس الظروف ، بالانتخابات التي أدت الى تأسيس جمعية كانت محل احتجاج ، ثم في تموز/يوليه ١٩٨٠ الى تشكيل مجلس وزراء كان هو أيضا محل احتجاج .

ان الأعمال التي تقوم بها جنوب افريقيا في ناميبيا تشبه تماما الاعمال التي تقوم بها حكومة اسرائيل في الأراضي العربية المحتلة وفي القدس .

ان بلدان مجموعة الاتصال الذي بذلت جهدا واتخذت مبادرات لا يمكن أن نتجاهلها ، يجب أن تدعم الأمين العام للأمم المتحدة في هذه المرحلة الحاسمة من تطور قضية ناميبيا . وعليه ، فانه يجب على جمعيتنا أن تعيد تأكيد عزمها على وضع نهاية للأعمال الفخامضة التي تقوم بها حكومة جنوب افريقيا في ناميبيا .

ان مجلس الأمن ، عند قيامه بوضع خطة التسوية ، قد نسي أو تجاهل مجلس الأمم المتحدة
لناميبيا الذى تحمله الجمعية العامة المسؤولية الكاملة لادارة ناميبيا ، وفي الواقع يجب ملء هذه
الثغرة . ان تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال يعتبر أساسا لحل مقبول لهذه المشكلة
ان سياسة الفصل العنصرى التى تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ، هي مصدر آخر لقلق
بلادى . ان هذه السياسة تثير الاستنكار العام من جانب المجتمع الدولي . ويضاف اليها ، أن
التمييز الذى يمارس ضد السكان السود في جنوب افريقيا ، يمثل مساسا خطيرا بضمير البشرية
لأنه قائم على أحكام مسبقة عنصرية وثقافية .

وعندما نؤكد على حق شعب جنوب افريقيا في ممارسة حقه في تقرير المصير ، فلا يقوم ذلك
التأكيد على أية اعتبارات جنسية أو عرقية . ان قانون الأغلبية يجب أن يسود في اطار مجتمع متعدد
الأجناس ومعيب ، كما هو الحال في زمبابوى ، لكي يحقق سعادته في ظل التضامن والوحدة .

ان السنغال التي لم تداخل بأى جهد تبذله من أجل حركتي التحرير ، المجلس الوطني الافريقي ومؤتمر عموم افريقيا ، ترى أنه لا يمكن للسلم أن يستتب في هذا الجزء من العالم ما دامت الأقلية العنصرية تنكر الحقوق الأساسية للأغلبية في أن تعيش في حرية وكرامة . واننا نواصل معا جهدنا المشترك نحو هذه الغاية .

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية ، فان بلادي في المؤتمر الأخير لرؤساء حكومات ودول منظمة الوحدة الافريقية في فريتون الذي عقد في شهر تموز/يوليه الماضي قد نادت بايجاد حل توفيقى ديناميكى على النمط الافريقي ، بين كل الأطراف المعنية بهذا النزاع ، حتى يمكن وضع حد للنزاع يأخذ في الاعتبار مصالح كل شعوب المنطقة بوجه خاص والقارة الافريقية بوجه عام .

ان لجنة الحكماء المنبثقة عن منظمة الوحدة الافريقية بعد اجتماعها الذي عقد في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ في فريتون بسيراليون ، قدمت اقتراحا جديدا من أجل صالح قارتنا ككل . لذلك ، فان بلادي تعتبر أن منظمة الوحدة الافريقية يجب أن تستمر في دراسة هذه القضية ، دون أية عرقله خارجية أو أية مبادرات يمكن أن تعرض للخطر التطور الحالى لهذه القضية الذى يدعو الى التفاؤل .

وفيما يتعلق بجزيرة مايوت القمرية ، فان بلادي ستواصل تشجيعها لجميع الأطراف المعنية ، لمواصلة الحوار طبقا للقرار الذى اعتمد في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، لاسيما أن الطرفين المعنيين : الجمهورية الفرنسية والجمهورية الاتحادية الاسلامية لجزر القمر لم ترفضوا أبدا اجراء هذا الحوار المخلص البناء .

وانا ما تطرفنا بايجاز الى قضية تشاد ، فذلك من أجل أن نشير الى أن الوقت قد حان لكي نعمل معا بوجهي من روح قرارات وتوصيات منظمة الوحدة الافريقية ، لمساعدة الشعب التشادى للمتغلب على الوضع المأساوى الذى يعيشه منذ ستة أشهر ، دون أدنى أمل في الأفق أو بادرة لانها هذا النزاع الذى يمزق هذه الدولة .

ويبدو أن اتفاقية لاغوس التي وقعتها الأطراف الـ ١١ في النزاع ، في آب/أغسطس ١٩٧٩ ، انما تفتح الطريق أمام الشعب التشادى نحو السلم واعادة البناء الوطنى . أما اذا استمر الوضع الحالى ، فان الوقت قد حان لتطبيق توصية منظمة الوحدة الافريقية

بأن تقتصر قوات الأمم المتحدة على عناصر افريقية فقط لضمان عودة السلم الى هذا البلد ، ولضمان تنفيذ أحكام اتفاقية لاغوس . ان ضرورة هذا العمل الذى نص عليه مؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في فريتون تبدو اليوم أكثر الحاحا من أى وقت مضى .

وفي ختام هذا الفصل الخامس بافريقيا ، فانني أود أن أوجه نداء باسم بلادى الى المجتمع الدولي ، فقد انتقلت الى قارتنا اليوم ، سرعات للنفوذ والهيمنة طالما مزقت آسيا من قبل ، وذلك على أسس أيديولوجية أو أطماع اقتصادية . ان المجتمع الدولي يتعين عليه أن يزيد أكثر فأكثر من اهتمامه باحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وحققها في أن تختار ، بحرية كاملة السبل التي يمكن أن تؤدي بها الى التنمية وذلك على هدى من تاريخها وثقافتها ومميزاتها الخاصة .

وعلى ذلك ، فان أية محاولة ترمي الى الاطاحة باستقرار القارة الافريقية أو مناطق أو بلدان منها ، على أساس من الاختلافات في الآراء السياسية أو الأيديولوجية أيا كان مصدرها ، سواء كان ذلك من بلدان افريقية أو غير افريقية ، يجب أن تكون محل اذانة صارمة ، وأن يندد بشدة بالدول التي تقوم بها .

بهذا المقابل ، وبهذا المقابل فقط يمكن لقارتنا في ظل تنوع وتكامل امكانياتها وشرواتها ، أن تحقق نموها في ظل الأمن ، وذلك من أجل أن تتمكن من المساهمة في استتباب السلم والأمن الدوليين .

ان مشكلة الشرق الأوسط هي من أخطر المشاكل التي تواجه العالم اليوم ، ان حكومتي اذن ما زالت على يقين من أن حلا عادلا وشاملا لهذه المشكلة ، يمكن أن يؤدي الى سلام دائم في المنطقة ، وان التسوية النهائية لهذه القضية تكمن في ممارسة الشعب الفلسطيني الشقيق لحقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته المستقلة ذات السيادة على أرضه .

وكما تعلم الجمعية ، فان السنغال قد أيدت دائما قرار (د - ٢) للجمعية العامة الذى كان ينادى باقامة دولتين في فلسطين ، احدهما يهودية والأخرى عربية ، وحيث أن الدولة اليهودية قد قامت بالفعل ، فاننا نعتقد أنه من الانصاف أن على المجتمع الدولي أن يساعد على اقامة الدولة العربية الفلسطينية . وفي هذا الصدد ، فان تعنت اسرائيل يلقي عليها مسؤوليئة استمرار التوتر الذى مازال قائما في هذه المنطقة من العالم . ان اسرائيل لا ترفض فقط الانسحاب

من الأراضي العربية المحتلة بالقوة في عام ١٩٦٧ ، رغم النداءات والقرارات المتعددة الصادرة عن مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة ، ومؤتمر الدول الإسلامية وحركة عدم الانحياز ، ولكنها تصر على إقامة المزيد من المستوطنات غير المشروعة ضاربة عرض الحائط بالقانون الدولي .

وكما قلنا من فوق هذا المنبر بالذات ، خلال الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة بشأن فلسطين التي تمت الدعوة إليها بناءً على مبادرة من السنغال وبلدان أخرى أعضاء في هذه الجمعية ، ان الشعب الفلسطيني هو شعب ناضج ، وان أية تسوية دائمة للقضية الفلسطينية تتطلب المشاركة الكاملة للممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ألا وهو منظمة التحرير الفلسطينية تحت قيادة رئيسها الدكتور ياسر عرفات .

واليوم ، فان تنفيذ هذا الحق هو مطلب لأكثر من مائة دولة ، وعليه ، فليس من الواقعية بل من الخطر أن نحاول تحويل حق الشعب الفلسطيني في انشاء دولته ذات السيادة في فلسطين ، الى مجرد حق في الاستقلال الإداري ، خال من أي مضمون حقيقي أو دلالة حقيقية ، وهو الحل الذي رفض من قبل الأطراف المعنية وعلى وجه الخصوص الفلسطينيين أنفسهم .

ولذلك ، فان وفد بلادى يرى أنه من الأمور الملحة ، الشروع في المفاوضات من أجل تسوية القضية الفلسطينية طبقاً للمبادئ التي تضمنتها القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والجمعية العامة .

ولكننا لسنا في حاجة الى التأكيد من جديد على أنه من الأهمية بمكان أن تسهم منظمة التحرير الفلسطينية في هذه المفاوضات في جميع مراحلها وعلى كافة مستوياتها .

ان الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية كانت فرصة لخالبية أعضاء المجتمع الدولي للتعبير يقيناً عن أن مشاركة الشعب الفلسطيني أمر هام وأساسي في جميع الجهود من أجل التوصل الى تسوية عادلة لنزاع الشرق الأوسط .

ان مشكلة الشرق الأوسط كما نعلم مشكلة معقدة ودقيقة للغاية ، ولكن اسرائيل يجب أن تعي أنها لا تستطيع أن تستمر في انكارها لحقيقة الوجود الفلسطيني ، وحق هذا الشعب في تقرير مصيره ، وحقه في تشييد دولته الخاصة به على أرض فلسطين ، وأخيراً حقه في العودة الى دياره وذلك بحجة الحفاظ على أمن الدولة الصهيونية .

ان اقامة المستوطنات اليهودية على الأراضي العربية يجب أن تتوقف ، كما يجب أن يوضع حد للانتهاكات المتتالية لمعاهدة جنيف الرابعة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان .
 ان مدينة القدس ، مهد التراث المشترك للأديان السماوية ، لا بد وأن تحتفظ بطابعها التاريخي والديني ، وهذا ما أكد مجلس الأمن على حقيقته مرة أخرى في قراره الذي اعتمد في ٢٠ آب / أغسطس ١٩٤٨ حيث أعلن الفناء ويطلان. ضم هذه المدينة المقدسة لاسرائيل بصورة منفردة .
 ولحسن الطالع أن جميع البلدان التي لها سفارات بمدينة القدس قررت سحب سفاراتها منها عقب اعتماد هذا القرار في مجلس الأمن . لقد آن الأوان لجميع الدول في المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة الدولتين العظميين ، أن تتخذ موقفا واضحا حول هذه القضية وأن تتحمل مسؤولياتها كاملة ، لتحقيق انسحاب فوري وغير مشروط من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس .

لقد أصبح من المسلم به الان أن موقف حكومة اسرائيل بضم القدس وجعلها عاصمة للدولة اليهودية هو انتهاك صارخ للقانون الدولي ، وسبب اضافي جديد لزيادة خطورة النزاع . والواقع أننا نتحدث عن أن هناك بليونيين من المسلمين والمسيحيين في العالم ، يهتمون بهذا الموضوع وقلقون من أجله ولن يقبلوا على الاطلاق أى تغيير غير مشروع في الوضع القانوني للمدينة المقدسة . وفي هذا الصدد ، فان بلادى وهي عضو في المؤتمر الاسلامي ، تود أن تفتتح هذه الفرصة لتعيد تأكيد التزامها بالقرارات التي اعتمدها هذه المنظمة ، وكذلك كل الاجراءات التي نصت عليها لجنة القدس التي يرأسها جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب .

وتمشيا مع نفس هذه المفاهيم ، فاننا ننظر الى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلم . وان تتمسك السنغال بضرورة الاسهام في حفظ السلم في العالم ، فانها قد ساندت دوما بتشكيل الأمم المتحدة لقوات حفظ السلم كوسيلة عملية لوقف النزاعات الاقليمية . ووفقا لذلك ، فقد اشتركتنا وسوف نشترك دوما في عمليات حفظ السلم منسطلعين بمسؤولياتنا في الدور المنوط بالمجتمع الدولي في هذا المجال .

ولكن السنغال ، لن تقبل أبدا تصرفات الحكومة الاسرائيلية التي تضر حتما بالثقة في منظماتنا وفي هيبتها . ولا نزال قلقين بصفة خاصة تجاه تخريب عمل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم في لبنان ، بسبب نشاط بعض قوات الأمر الواقع التي أثبتت الحقائق أنها تعمل بمساعدة اسرائيل . وهذه القوات قد حالت دون تحرك قوات الأمم المتحدة ، ولا تزال تعوق نشاطها . ان الوضع الذي نشأ نتيجة ذلك قد تدهور بسبب تسلل بعض العناصر المسلحة الى قطاعات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم في لبنان مثيرة للازعاج أكثر من مرة مما أدى الى خسائر في الأرواح .

وانه من الملائم ، أن نعيد تأكيد تضامننا مع شعب لبنان الشقيق الذي بذل الكثير من التضحيات وقد ضرب مثلا طيبا لشعب شجاع قد أعد عدته لمواجهة مفيدة وسالحة في يده . وهذا هو السبب الذي جعل السنغال تتمسك بالحفاظ على سلامة أراضي لبنان وسيادته ، وتدين الهجمات والأعمال العدوانية التي ترتكبها قوات اسرائيل وحلفاؤها ضده .

ان السنغال تقترح - من أجل تسهيل مهمة قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم - وضع نظام ضمانات وحصانات للقوات الموضوعة تحت تصرف الأمم المتحدة لحفظ وصيانة السلم حتى تضطلم بمسؤولياتها .

ان جميع يؤر التوتر هذه مهما كانت خطورتها ، لا يمكن أن تنسينا أن بعض مناطق العالم تسودها أوجه اضطراب بالنسبة للسلم الدولي .

وفيما يتعلق بقبرص فمن المؤسف أن نلاحظ ، أنه رغم حسن نية الجانبين ، فان المفاوضات بينهما قد عوقت ولم يتم التوصل الى اتفاق يصون مصالح الطائفتين القبرصيتين اليونانية والتركية . وبالتالي ، تأمل السنغال في أن تجرى المفاوضات المنصوص عليها بين الطائفتين للتوصل الى حل عادل يحفظ ويصون سلم قبرص ووحدتها وعدم انحيازها .

وفي آسيا ، فان الوضع في كمبوتشيا ، يهدد السلم والأمن في هذه المنطقة . وينبغي أن

نقول انه لا يوجد شيء اسمه تدخل أجنبي حسن أو سيء ، ان الشعب الكمبوتشي يجب أن يمارس حقه لاستكمال الاستقلال دون احتلال أو عدوان أجنبي .

ان الحرب القائمة والمستمرة الآن في كمبوتشيا ، ينبغي أن تتوقف حتى نضع حدا للأعمال الاعتداءات المختلفة على حرية شعب كمبوتشيا والآلام المفروضة عليه ، كما ينبغي أن تحظى الحكومة الشرعية لكمبوتشيا - الممثلة هنا عن طريق نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السيد / اينغ ساري - بدعم وتأييد المجتمع الدولي وفقا للمبادئ التي نص عليها ميثاق منظمة الأمم المتحدة .

ان مشكلة أفغانستان ، هي موضع اهتمام منظماتنا بصفة عامة والعالم الاسلامي بصفة خاصة . ولقد كانت موضوع اجتماع دورة استثنائية للجمعية العامة في كانون الثاني /يناير عام ١٩٨٠ . ولقد تم بحث هذه المشكلة أيضا في المؤتمر الاسلامي في دورتيه الأخيرتين اللتين عقدتا في اسلام آباد بباكستان .

ان الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ينبغي أن تناقش هذه المسألة مرة اخرى ، طالما تم ادراجها في جدول الأعمال بناء على رغبة اثنتين وثلاثين دولة ، من بينهم - السنغال . والواقع اننا نعتقد أنه لن يتم التوصل الى حل دائم وعادل للأزمة في أفغانستان طالما ترابط القوات الأجنبية على أراضيها ، وطالما يستمر احتلال هذه الأراضي مما يهدد سلم وأمن المنطقة بأسرها ، ولا سيما البلدان المجاورة .

ولقد أصبح من الأمور الملحة أن تؤدي مداولاتنا الخاصة بهذه المسألة خلال هذه الدورة الى قرارات تسمح باعادة السلم والاطمئنان الى أفغانستان المستقلة وغير المنحازة . ان مثل هذه التسوية يمكن أن تؤدي الى احلال السلم في المنطقة بصورة دائمة وعادلة .

ان سياستنا قائمة أساسا على عدم الانحياز ، وعدم الانحياز مهما كان اختلاف النظم الاجتماعية والسياسية التي ينطوى عليها ، هو بلا شك ، عنصر مفيد في العلاقات الدولية . وبالتالي ، علينا أن نواصل العمل لصيانة أهداف الحركة القائمة على ديمقراطية العلاقات الدولية ، واستقلال أعضائها في مواجهة جميع الكتل العسكرية ، وتحويل هذه الكتل لخدمة جميع الدول وقضية السلم دون تحالف مع أية كتلة أو دولة عظمى .

هذه هي المبادئ التي تبنتها بلادى في المؤتمر الأخير لبلدان عدم الانحياز .

وإذا كان مجرى الأحداث قد برهن على رجاحة آرائنا وأقر قيمة مواقفنا هنا ، فالنتيجة الوحيدة التي يمكن أن نستخلصها من ذلك ، هي اننا نلاحظ أن ضرورة توخي الحق والتمسك بمبدأنا هي سمة شعوب كـشعب السنغال الذي يعتبر عدم الانحياز ، أولاً وأخيراً ، هو طريق الخلاص للأمة — الفتيية وضمان استقلالها ، لأنه من المستحيل أن يفرض الأمن عن طريق القوة ولكنه يمكن أن ينبع فقط من احترام حرية كل شعب والتزام كل دولة — كبيرة أو صغيرة — باحترام سيادة الدول الأخرى .

لقد أقرت البلدان جميعها اليوم — الكبيرة والصغيرة على حد سواء — ان البؤر الساخنة في العالم هي مصدر تفجر العنف ، كما أن تراكم الأسلحة يمكن أن يؤدي في أية لحظة الى أن تكسب عملية تفجر محلية أبعاد كارثة عظمى ، وهذا هو سبب اهتمام بلادي العميق بمسألة نزع السلاح وسباق التسلح . ان اهتمام كل شعب بمشكلة الأمن انطلاقاً من حبه للبقاء ، من الأهمية بمكان بحيث ينبغي أن يظل حفظ وصيانة الأمن له أولوية دائمة بين الشعوب .

ألم تنشأ منظمة الأمم المتحدة لحماية الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ؟ . ونظراً لوجود مخزون من الأسلحة النووية في العالم يهدد باندلاع حرب نووية شاملة ، فلقد أصبحت المهمة الأكثر إلحاحاً والواجب مواجهتها اليوم هي مهمة الاطاحة بالنظام الدولي القائم على عدم التكافؤ بين الدول والذي يساند النظام العسكري الحالي ، لكي يحل محله نظام أمن قائم على التعايش السلمي وكذلك على قبول مبدأ تكافؤ جميع الدول في السيادة عملياً .

ان الانتشار الحالي لتكنولوجيا الذرة الحديثة ، كان يستطيع أن يهدئ النفوس عن طريق توازن الرعب ، ولكن المسلك الأھوج أو المندفع في حالة التوتر في العالم يمكن أن يؤدي في أية لحظة الى نشوب حرب نووية .

لقد رحبت السنغال في حينه بالمبادرة التي أدت الى عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح . ومع ذلك ، فانه لا يسعنا هنا الا أن نلاحظ أن برنامج العمل الخاص بنزع السلاح النووي الذي انبثق عن تلك الدورة وكان مبعثه وقف سباق التسلح النووي وخفض مخزون الأسلحة النووية للقضاء عليها تماماً بعد ذلك ، لم يحرز أى تقدم في التنفيذ رغم اتفاق الرأى الذى كان قد حظي به هنا .

وفضلاً عن ذلك فان مشروع المعاهدة الشاملة لحظر الأسلحة النووية والتجارب عليها ، لم يكتمل

بعد وهذه حقيقة نريد أن نعرب عن أسفنا بصددها ، ولو أنه منذ انعقاد الدورة الاستثنائية في عام ١٩٧٨ ، وقعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي على معاهدة سولت (٢) . ولعلكم تذكرون أن السنغال في جميع المؤتمرات الدولية التي تناولت مسألة نزع السلاح ، قد أيدت دوماً موقفاً يرمي إلى خفض نفقات التسليح وتخصيص نسبة من هذه النفقات تبلغ حوالي خمسة في المائة للمساعدة الانمائية .

وفي نفس الوقت ، فإن السنغال التي لا تزال متمسكة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وخاصة في أفريقيا ، وتؤيد إعادة النظر في الأجهزة المتعلقة بمعاهدة منع الانتشار ، حتى نسمح للدول الأطراف في هذه المعاهدة بالاستفادة من الاستخدامات الصناعية السلمية للطاقة النووية . وإذا كان حل المشاكل السياسية أمراً ضرورياً ، فإن حل المشاكل الاقتصادية لا يقل أهمية من أجل الحفاظ على السلم . إن حكومة السنغال إذ تتمسك بموقفها المتشدد من أجل الدفاع عن حقوق الانسان والنهوض بها ، قد أكدت دوماً وستظل تؤكد على فكرة أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا يمكن أن تفصل عن الحقوق المدنية والسياسية ، فجميع هذه الحقوق تستهدف نفس الأغراض وتنطلق من نفس المبادئ وتلجأ إلى وسائل حماية مماثلة . ولكن الحقوق المدنية والسياسية تتطلب - علاوة على ذلك - تضامراً جهود جميع أعضاء المجتمع الدولي .

وفي هذا الصدد ، فقد أكدت السنغال في لجنة حقوق الانسان ، مفهوم " الحق في التنمية والتقدم " أي الحق المعترف به لجميع الشعوب والأفراد في الوفاء باحتياجاتهم وفقاً لتطلعاتهم ، بطي يسمح بالاستفادة القصوى من السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع بصورة متكافئة .

ان التنمية تبدو ، دون شك ، كعنصر ملح ملزم . وفي هذا الصدد ، فان تقسيم العالم الى بلدان غنية وأخرى فقيرة من أخطر الأمور التي تشغل بال العالم . ولكن حماية السلم لا تتوقف على الانماء فقط ، وانما تعتمد أيضا على احترام حقوق الانسان من جانب جميع الحكومات . ان الحق في الانماء والتقدم ، هو قبل كل شيء حق جماعي ، بالمقارنة بالحقوق الأخرى التي تتعلق بالفرد .

وقد قال فخامة السيد ليوبولد سيدار سنغور رئيس جمهورية السنغال : " ان الانسان هو بداية ونهاية عملية التنمية " . ان السنغال قد أدرك ذلك ، وقد بذل قصارى جهده منذ السنوات الاولى لاستقلاله . لتنفيذ سياسة انمائية تتماشى مع الواقع الوطني ، مع التركيز على احترام حقوق الانسان .

وان كان المجتمع قد سلم بأن حقوق الانسان تمثل أحد الأبعاد الرئيسية للتنمية وأن انتهاك هذه الحقوق ليس له أي مبرر ، فلقد بات من البديهي أيضا أنه لا يمكن انشاء نظام اقتصادي دولي جديد دون أن يكون هناك نظام ثقافي دولي جديد .

ان البعد الثقافي للتنمية لا يمكن أن ينفصل عن البعد الاقتصادي . ان بلدان العالم الثالث من مصلحتها أن تتفهم بادراك أكبر تفاعل الأهداف الثقافية والأهداف الاقتصادية ، اذا ما كان التراث الثقافي عقبة تحول دون تبادل العلاقات الاقتصادية بين الدول . ومن ثم فان النظام الثقافي الجديد ينبغي ان يكون قائما على الاعتراف بأوجه الفرق بيننا وقبول سماتنا الثقافية الخاصة ، لتفهم أوجه التشابه بيننا .

ان السنغال التي هي عضو في لجنة حقوق الانسان منذ عدة سنوات ، تولي أهمية اساسية للحقوق المقدسة للانسان ، كما يقدرها دستور وقوانين السنغال .

اننا مازلنا نعتقد أن انشاء مفوضية سامية لحقوق الانسان سوف يساعد منظمة الأمم المتحدة على الاهتمام بالمشكلة بصورة أكبر ، تلك المشكلة التي تكتسب أبعادا خطيرة سنة بعد أخرى . وبالتالي ، فان السنغال قد بادرت باقتراح ميثاق لانشاء لجنة افريقية لحقوق الانسان والشعوب .

ان منظمة الوحدة الافريقية قد تناولت هذه الفكرة بالبحث وخصصت لها عدة اجتماعات .

ان مثل هذه اللجنة الاقليمية يمكن ان ينظر في انشائها على مستوى القارات الأخرى مما سوف يسمح لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان التي ستنشأ مستقبلا ان تستند على الهياكل الاقليمية ، على فرار ما حدث بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة واللجان الاقليمية التي لها رسالة اقتصادية .

وبالنسبة للتنمية الاقتصادية ، فان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لم تحقق النتائج المرجوة ، ولكنها أسهمت في طرح المشكلة بأبعادها المختلفة . ونرجو أن يكون اتفاق الرأي الذي تم التوصل اليه أساسا للمفاوضات الشاملة التي سوف تبدأ في العام المقبل ، ذلك العام الذي سوف يشهد بداية العقد الانمائي الثالث للأمم المتحدة .

ولتحقيق هذا الغرض ، فان الارادة السياسية التي تم ابدائها خلال الدورة ينبغي أن تزداد من جانب كل دولة بروح من التكافل والتضامن التي تسود التعاون الدولي الحقيقي الذي لا بديل عنه من أجل صالح البشرية قاطبة .

ان من حق البشرية أن تعيش في أمن وسلام . ولذلك ، فان على الدول الممثلة هنا ، أن تعيد النظر مرة أخرى في مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي التزمنا بها وأن تطبقها بكل دقة . وان كانت هناك بعض النزاعات الاقليمية في اماكن مختلفة من العالم تسترعي اهتمام الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، فان هذا يرجع الى عدم احترام مبادئ حسن الجوار دائما ، على ما نعتقد . وفي هذا المقام ، أود أن أؤكد على الدور الهام المنوط بالمنظمات الاقليمية في البحث عن حل سلمي للصراعات المحلية بين الدول .

وفي الواقع ، فان المنظمات الاقليمية ، أينما وجدت ، ينبغي أن تحول دون نشوب النزاعات أو أن تسوى النزاعات فيما بين دول الاقليم ، كما فعلت منظمة الوحدة الافريقية في مناسبات عدة . ان هذا سوف يسمح لمنظمة الأمم المتحدة بأن تركز مزيدا من الجهد لحل مشاكل الانماء الاقتصادي والاجتماعي ونزع السلاح .

ان السنغال من جانبها ، تطبق كل هذه المبادئ ، ولا سيما مع البلدان المجاورة التي تقيم معها علاقات طيبة .

حقا ، ان فلسفتنا السياسية قائمة على النزعة الانسانية أولا وقبل كل شيء ، وهذا يعني أن الحوار الدائم هو العنصر الاساسي لحل المشاكل بين الدول .
اننا لانزال نؤمن برسالة منظمة الأمم المتحدة لصيانة السلم والأمن الدولي ، ونود أن نفتح هذه الفرصة لكي نؤكد لمنظمة الأمم المتحدة أننا سوف نقدم دعما ومساندتنا دوما في البحث عن عالم أكثر عدالة ، وأكثر تضامنا ، قائم على الثقة المتبادلة وروح التسامح بين جميع الشعوب .

السيد رولاند بيس (قبرص) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي ، قبل كل شيء ، أن أقدم اليكم تهنئي الحارة على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة فسي دورتها الخامسة والثلاثين وأن أعرب عن أطيب تمنيات حكومة وشعب جمهورية قبرص بتحقيق نتائج ناجحة لمداولاتنا تحت قيادتكم الواعية . ان انتخابكم بالاجماع لهذا المنصب السامي لا يمكن فحسب ثقة المجتمع الدولي في هنكتكم الدبلوماسية الشخصية بل انه يشكل أيضا اعترافا بدور دولتكم التي نحتفظ معها بعلاقات مودة وصدقة في الشؤون العالمية .

ويطيب لي أن أعرب أيضا عن الاعجاب الذي يستحقه بحق سلفكم السيد السفير سليم من تنزانيا ، ذلك الاعجاب الذي يستحقه بجدارة بعد ادائه البارز خلال الدورة العادية الاخيرة والدورات الاستثنائية للجمعية العامة .

ونود أن نشني أيضا على أعمال وانجازات المناضل الذي لا يكل في خدمة قضية السلم الدولي والأمن والعدالة وهو السيد كورت فالدهايم ، الذي يناضل رغم الظروف المناوئة وعدم كفاية الاجهزة من أجل تنفيذ قرارات وأهداف هذه المنظمة .

واننا نشعر بالسرور أيضا ان نرحب بانضمام جمهورية زمبابوى وسانت فنسنت وجزر غرينادين في عضوية هذه المنظمة واننا نؤكد لهذين العضوين الجديدين تعاوننا الوثيق في الأعوام القادمة . ان تحقيق الاستقلال من جانب أم جديدة ، يذكي آمالنا في عالم يتجه الى الطريق الصحيح ، ألا وهو حماية كرامة الانسان . ان حالة زمبابوى تحمل في طياتها رسالة مشجعة ، ألا وهي أن العقل له من القوة ما يجعله يسود في نهاية المطاف .

ان الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة تبدأ ازاء خلفية من دورات استثنائية وطارئة وازاء موقف دولي آخذ في التدهور محفوف بالتوتر الاقتصادي والسياسي والأزمات التي تزداد عمقا .

ان جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة حافل بقضايا لها أهمية قصوى يتطلب بحثها ما يلزم من ارادة وتصميم ، انا كان لنا أن نحقق حلولاً للمشاكل التي نكب بها البشر وان نحمي السلم والأمن الدولي والنظام القانوني .

ان العام الماضي قد شهد ضعفاً في العلاقات بين الدول الكبرى ، وكذلك في عملية الانفراج . وعلاوة على ذلك ، فان التصعيد المحموم في سباق التسلح وانتهاكات القانون الدولي وقواعد السلوك بين الدول ، لا تعتبر فآلاً حسناً بالنسبة للذكرى الخامسة والثلاثين للأمم المتحدة .

وفي مواجهة التطورات الدولية المزعجة والتي لا يمكن التنبؤ بها ، فان الامين العام في تقريره بشأن أعمال المنظمة هذا العام ، قد قال :

" انه ، بحق ، من الامور الباعثة على الانزعاج بصورة عامة أن مقررات مجلس الامن وقرارات الجمعية العامة لا يكثر بها في أكثر الاحيان ، بحيث أن المشاكل التي كان ينبغي أن تتم السيطرة عليها تستمر وتنتشر وتشكل مخاطر مستمرة على السلم الدولي . ولهذا الفشل أيضا أثر مضعف للأمم المتحدة ذاتها " (A/35/1, p. 4)

وفي هذا الاطار ، فان الامين العام يطرح سؤالاً عما اذا كان مفهوم السلم والأمن الدولي ، كما تحدد في الميثاق ، لا يزال هدفاً سارياً ومجدياً يمكن أن نحاول تحقيقه ، واذا لم يكن كذلك فلننتصرف لكي نجعل أجهزة الامم المتحدة فعالة . ولا شك أن الاجابة على هذا السؤال ينبغي أن تكون بالاجاب . ولا شك أن تنفيذ قرارات الامم المتحدة ينبغي أن تؤدي الى تحسين حاسم في الموقف القائم الذي يسود اليوم . وفي هذا الصدد ، فان الاقتراح الذي قدمه رئيس جمهورية قبرص بشأن عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في هذا الصدد ، يمكن أن نشير اليها . ان حفظ وصنع السلام يمكن أن يسهما اسهماً حاسماً نحو فعالية الامم المتحدة وتحقيق السلم والامن الدولي . ولقد أصبح مقبولاً الآن أنه بينما حفظ السلام هو ، في حد ذاته ، هام للغاية فانه ينبغي أن يواكبه صنع السلام ، والا فانه سوف يصبح غاية في حد ذاته ويسهم في نشر مشكلة بدلاً من حلها . انه سيكون بمثابة مهدى يخفف الالم دون أن يكون علاجاً شافياً للمرض . وفي هذا المقام أعتبر لزاماً علي أن أؤكد من جديد تقديرنا وامتناننا لقوات الامم المتحدة في قبرص على تلك المهمة التي تستحق عليها الثناء وهي حفظ السلام . واننا يحدونا أمل خالص في أن الخدمات الجديدة بالثناء والموضوعية ، سوف تكون لازمة لأكثر مدة ممكنة .

ومن الواضح أن السلم والامن الدولي لا يمكن أن يتحققا عن طريق سباق تسلح لا هوادة فيه . ان دعم الثقة فيما بين الدول والذي يؤدي الى الحد من الاسلحة وسياسة الانفراج ، هو شرط محتم . ان العلاقة بين نزع السلاح والامن الدولي وبين نزع السلاح والتنمية ، تشكل أساس الجهود الراهنة من أجل تحقيق نظام دولي أكثر سلماً وأكثر توازناً . وعلاوة على ذلك ، فان السلم الدائم والفعلي يمكن أن يقوم فقط على أساس التنفيذ الفعال لاحكام الميثاق .

ان القضية الكبرى في هذا المجال هي نزع السلاح النووي الذي لم نحرز فيه - للأسف -
 الا تقدما هامشيا . ان ما نشهده في الوقت الراهن هو تصعيد ، يؤسف له ، للتنافس الاستراتيجي
 وغيره من الاعمال التي تطمس وتهدر مقاصد معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية .
 وفيما يتعلق ببلادي ، أو أن أشير الى الاقتراح الذي قدمه الرئيس كبريانو من أجل نزع
 السلاح التام ، وجعل جمهورية قبرص خالية من الاسلحة .
 وفي الاطار العام للجهود من أجل دعم الانفراج ، فان التعاون بين الدول والأمن
 الدولي لهما أهمية كبيرة . وان المؤتمر الثاني للأمن والتعاون في اوربا المتتابع الذي تنعقد
 اجتماعاته التحضيرية حاليا في مدريد ، له أهمية كبرى في هذا السياق .
 ان بلادي ، مع الدول الاخرى غير المنحازة ودول أوربية محايدة ، سوف تحاول جاهدة
 أن تحرز نتائج ايجابية في مداولات مدريد . ان قبرص تعتقد أن تنفيذ أحكام الوثيقة الختامية
 لهلسنكي ، سوف يكون أساسيا لدعم السلام والامن والتعاون في أوروبا والبحر المتوسط وبقية
 العالم .
 وانه لمن الاهمية أيضا ، بطريقة متساوية ، تلك الجهود المبذولة من أجل اقامة نظام
 اقتصادي دولي جديد . لقد أصبح من المعترف به الآن أنه ما من دولة أو جماعة من الدول يمكن
 أن تزدهر وهي بمعزل عن الدول الأخرى ، بينما هناك بعض الدول تعيش في فقر وعوز وحرمان .
 وليس هناك أساس أخلاقي على الاطلاق لكي نؤيد مجتمعا عالميا به دول تملك وأخرى لا تملك .
 الا أننا نلاحظ ، بالاسف ، أن الدورة الاستثنائية الحادية عشرة قد أخفقت في احراز تقدم ملائم
 نحو نظام اقتصادي عادل ومنصف ، وبينما نعرب عن خيبة أملنا ، فاننا نعرب في الوقت نفسه
 عن أملنا الخالص في أنه قد تبرز في المستقبل القريب الارادة السياسية للدولية ، حتى يمكن
 للنظام الاقتصادي العالمي المضطرب أن يحل محله تدريجيا نظام جديد وتوزيع أكثر توازنا للثروة
 والوسائل المالية والامكانيات . ويتعين علينا أن نبدأ في البناء على أساس التقدم المحدود الذي
 أحرزناه في الدورة الاستثنائية ، حيث كان هناك اتفاق عام في الرأي بشأن النص الخاص
 بالاستراتيجية الانمائية الدولية . واننا نأمل في امكان تحقيق تقدم تجاه الاتفاق من أجل جولة
 المفاوضات الشاملة وفقا للخطوط التي وردت في اقتراح مجموعة ال ٧٧ التي تمثل الاغلبية العظمى
 للمجتمع العالمي .

وثمة قضية أخرى لها أهمية كبرى بالنسبة للبلدان النامية ، ألا وهي انشاء نظام جديد للاعلام والاتصال ، وقد عرف بأنه يشكل جزءاً لا يتجزأ من القضايا الأخرى التي تتعلق بنظام عالمي أكثر عدلاً وانصافاً . ان الامم المتحدة ذاتها ، ولا سيما اليونسكو ، ينبغي أن تضطلع بدور طبيعي في هذا الصدد ، وان قبرص سوف تواصل تأييدها الدائم لذلك .

ومن المجالات الأخرى التي لها اهتمام خاص بالنسبة للعالم أجمع والتي أحرز فيها بعض التقدم ، مؤتمر قانون البحار الذي يتجاوز آثار الأزمة الاقتصادية والسياسية ويصل بعيداً الى ثلاثة أخماس سطح الأرض التي تغطيها المحيطات . اننا نأمل ونثق في أنه خلال العام القادم ، فان مؤتمر قانون البحار سوف ينجح في حل القضايا المتعلقة ، وأنه سوف يضع أمام العالم نص اتفاقية سوف تقوم بتوزيع عادل للثروة التي عرفت بأنها تراث مشترك للإنسانية .

وبينما نستعرض المشاكل الدولية ، فانه ينبغي ايلاء اهتمام خاص لمشكلة الشرق الاوسط وفلسطين والتي كانت موضوع الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة . وأود أن أذكر في البداية ، أننا نرى أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام شامل في الشرق الاوسط دون حل عادل ودائم لمشكلة فلسطين التي هي لب هذه المشكلة البالغة الخطورة . ان قبرص قد أيدت دوماً الحق الثابت لشعب فلسطين في تقرير المصير والذي نعتبره ضرورة انسانية وتاريخية وقومية . كما أن قبرص تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين . ونحن نؤيد بكل حزم حق الفلسطينيين في اقامة دولة مستقلة ذات سيادة لهم .

اننا نندد بتشتيت وتشريد ونزع ممتلكات الشعب الفلسطيني وكذلك بخلق الامر الواقع في الاراضي العربية المحتلة مثل اقامة المستوطنات ومثل العمل فير المقبول الذي قامت به اسرائيل أخيرا والذي يؤدي الى التأثير على وضع القدس . ان السلطات المحتلة ينبغي عليها ان تتوقف عن ممارساتها وأن تنسحب على وجه السرعة ودون شروط من جميع الاراضي العربية المحتلة التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ . كما ينبغي وضع حد للعداوات وأن يتم الاحترام والاعتراف بوحدة الاراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة ، وكذلك الحق في حدود معترف بها ، اننا نرى ان حل المشكلة يمكن ان ينبثق فقط عن جهود متضافرة تبذل في هذا الاطار وتتمشى مع القرارات التي اعتمدها هذه الجمعية ومجلس الامن وليس عن طريق اتفاقيات جزئية .

ان الموقف في لبنان ، وهي دولة مجاورة نتمتع معها بعلاقات وثيقة ، هو مصدر قلق لنا اننا نأمل في ان المشاكل الراهنة التي تقسم شعبها سوف يتم حلها عما قريب ، وأن يتحقق الاحترام والحفاظ على سيادة ووحدة اراضي لبنان .

وفي هذا الصدد ، أود ان اعرب عن مشاعر القلق ازاء العداوات السافرة بين دولتين متجاورتين ألا وهما ايران والعراق ، وأن اعرب كذلك عن الامل الخالص في ان هذه العداوات سوف تنتهي عما قريب ، وسوف تحل الاطراف خلافاتها عن طريق وسائل سلمية .

كما اننا نرى ان المشاكل في جنوب شرقي آسيا وفي غيرها من مناطق العالم ، ينبغي أن تحل وفقا للمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة على نحو يحافظ على استقلال وسيادة ووحدة اراضي كل دولة وانطلاقا من رغبات كل شعب .

ويحدونا الامل ، ونثق في ان الشعب الصحراوي سوف يتمتع بثمار استقلال وطني لا يعوقه عائق وذلك عن طريق ممارسته لحقه في تقرير المصير . ان بلادى تدعو الى تنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن الصحراء الغربية دون اى تأخير ، ونعرب عن تأييدنا لمبادرات منظمة الوحدة الافريقية من أجل حل هذه المشكلة .

حقيقة ، ان هذا العام هو عام الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للقرار الشهير ١٥١٤ (د - ١٥) الذي تضمن الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ان الامم المتحدة يمكن لها ان تزدهو عن حق بتلك الانجازات التاريخية التي حققتها على مدى عشرين عاما والتي انضمت خلالها مجموعة من الدول انبثقت وخرجت من طور الاستعمار وحققت استقلالها .

وبعد سنوات عديدة من النقاش ، فانه يبدو ولنا اليوم ان هناك اجماعا على المواقف المعلننة ، فبرانه من المؤسف ان هذا لا ينطبق من ناحية العمل المطلوب فيما يتعلق بالحاجة الى القضاء على العنصرية في الجنوب الافريقي كما يتضح هذا من احتلال ناميبيا وممارسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . وينبغي ان نعترف انه طالما ظلت هذه المواقف قائمة فسوف يكون من المستحيل ان نتأكد من ان عملية تصفية الاستعمار قد انتهت . ان قبرص تعترف بالمسؤولية الخاصة للامم المتحدة بشأن ناميبيا وبدور مجلس الامم المتحدة لناميبيا الذى تتشرف بلادى بأن تكون عضوا فيه ، في ادارة الاقليم الى حين تحقيق الاستقلال . اننا نشجب الجهود الدائمة من جانب حكومة جنوب افريقيا من أجل اعاقة تنفيذ قرارى مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وخطة الامم المتحدة من أجل تحقيق تسوية سلمية لهذه المشكلة الهامة . كما نشجب جميع الاعمال التي تقوم بها جنوب افريقيا من جانب واحد انتهاكا لهذه الخطة لاسيما تلك التي تقوض وحدة وسلامة اراضي ناميبيا مثل محاولات فصل خليج والفييس عن بقية الاقليم منتهكة بذلك قرار مجلس الامن ٤٣٢ (١٩٧٨) . كما اننا نشعر بالقلق ازاء ذلك الخطر المحتمل الذى يهدد السلم والامن الدولى والذى يؤدى اليه استمرار هذه المشكلة مع تلك الاعمال العدوانية المتكررة ضد انغولا وزامبيا .

كما اننا نتخذ موقفا حازما فيما يتعلق باستئصال شر التفرقة العنصرية وهو شر عرف ، عن حق ، بأنه حالة من الارهاب وانتهاك لحقوق الانسان وللقيم . وفي هذا الصدد ايضا ، فاننا ننضم للدعوة الى اتخاذ اجراءات دولية متضافرة من اجل تنفيذ قرارات الامم المتحدة ذات الصلة التي يمكن ان تفضي الى اخماد هذا الشر واستئصاله .

ان دعم حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع ، هو عملية جارية ومستمرة ، وأن تطبيقها عالميا ينبغي ان يكون موضع اهتمام من جانب الجميع . ان الانتهاك المستمر لحقوق الانسان ، ينبغي ان نتناوله بفعالية . كما ان التباين بين الاعلانات والحقائق وكذلك الالتقاء في المفاهج ازاء انتهاكات حقوق الانسان ، ينبغي القضاء عليهما .

صحيح اننا قطعنا شوطا طويلا في مجال حقوق الانسان منذ انشاء هذه المنظمة ، ومن ثم فاننا نرى الاعلانات المثالية والمبادئ الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان تكتسب قوة ملزمة عن طريق عهدين ألا وهما : العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد

الخاص بالحقوق السياسية والمدنية . ان لجنة حقوق الانسان تهدف الى خدمة تطبيق هذين العهدين ، كما ان اللجنة سبق ان انشئت بموجب الاتفاقية الخاصة بالقضاء على التمييز العنصري وهي تعمل " ككلب حراسة " لمراعاة التدابير المتخذة من جانب الاطراف المتعاقدة من اجل تنفيذ احكام الاتفاقية . وأود ان اشير ايضا الى اتفاقية قمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها والتي لها أجهزتها الخاصة .

ان لجنة حقوق الانسان تتخذ منها عمليا أكثر ، بتعيين مقررين لها بشأن حقوق الانسان واقامة فرق عمل مثل ذلك الفريق الخاص بالاشخاص المفقودين والمختفين .

اننا نرحب بهذه التطورات الايجابية ، اعتقادا منا بأنه عندما يحرم الافراد والامم من حقوق الانسان والحريات الاساسية ، فانه ينبغي ألا نعرب عن القلق العالمي بالكلمات وحدها ، بل وأهم من هذا ، ينبغي ان يتبع ذلك بالفعل والعمل المتسق .

ان حركة عدم الانحياز التي ننتمي اليها قد دعمت من دورها في الشؤون العالمية . وهناك مجموعة من ٩٥ دولة تمثل ثلثي سكان العالم تكوّن هذه الحركة التي لها نفوذ قوى . ان قبرص سوف تظل متفانية لحركة عدم الانحياز ومبادئها .

وان يعبر القرن العشرين اعتاب الاعوام العشرين الاخيرة من حياة حافلة بالاحداث ، فان حكومة جمهورية قبرص بينما تحتفل اليوم بالذكرى العشرين لاستقلالها ، تعرض على هذه الجمعية الموقرة للسنة السابقة على التوالي مشكلتها . ان المشكلة هي نفسها مع نفس المضمون ونفس الاطراف المتخاصمة ، ومع ذلك ففي هذا العام تختلف النغمة وهناك بصيص من الامل يضيء الصورة وهو أن المحادثات بين الطائفتين قد بدأت ولا تزال جارية .

ورغم ان اكثر من ست سنوات قد انصرمت منذ تلك الاحداث المأساوية في عام ١٩٧٤ ، فان قبرص لا تزال تحاول جاهدة من أجل تحقيق استقلالها وسيادتها ووحدتها وسلامة اراضيها . ان محنة جميع افراد شعب قبرص لا تزال قائمة بكل مظاهرها . ان بوؤس اللاجئين ينتشر في جميع انحاء البلاد ، كما أن تلك المعاناة التي لم يسبق لها مثيل لا قريبا الاشخاص المفقودين تدعو الى حل لهذه المشكلة الانسانية المحضة .

ومنذ عام ١٩٧٤ ، عندما كانت مشكلة قبرص في شكلها الحالي قد نوقشت لأول مرة في الجمعية

العامّة وفي مجلس الامن ، كانت هناك مجموعة من القضايا الدولية الكبرى قد تراكمت . ان الدبلوماسيين المحنكين يعترفون بأن الآثار المترتبة على الاضطرابات السياسية الدولية ، نشعر بها في الامم المتحدة بصورة قوية وبطريقة تعرض السلم للخطر اكثر من اى وقت مضى .

وفي خضم هذه الأحداث العالمية ، فان مشكلة قبرص ذات وضع خاص بها . انها مشكلة بلد صغير ، ولكن الأخطار جدّ كبيرة . ان قبرص تقع في ملتقى ثلاث قارات . ان المنطقة الواقعة خارج محيط قبرص تتضمن بعض الأسماء الكبرى التي تتردد في الشؤون الدولية : فلسطين ، مشكلة الشرق الأوسط ، قناة السويس ، بتروال الشرق الأوسط ، حلف شمال الأطلسي ، العلاقات اليونانية التركية ، المواجهة بين الكتل . ان الهزات التي تحدث بجانبنا يمكن أن تنطوى على نفس الضرر الذي تحدثه في حانوت للأدوات الخزفية .

لقد اعتمدت الأمم المتحدة عددا من القرارات بشأن مشكلة قبرص . وكان مضمون هذه القرارات موضع مداوات مستفيضة فيما بين الدول الأعضاء . ان هذه القرارات مع اتفاقيتي ١٩٧٧ و ١٩٧٦ تشكل المادة الأساسية التي سوف تستخدم بين المتحدين باسم الطائفتين في محادثات قبرص في مسعاها نحو حل المشكلة . ومن المواد الأساسية القيمة الأخرى سوف يكون ذلك المناخ الذي يتسم بحسن النية والتفهم ، والذي ساد منذ بدء المحادثات . وفي أي نوع من المفاوضات ، فان حسن النية والتفهم هي العناصر المؤدية الى النجاح .

اننا نقدم تأييدنا التام وغير المشروط الى المحادثات التي بدأت أخيرا في قبرص . ونعتقد بأن الشعوب ينبغي أن تتصل ببعضها البعض ، وأن تحاول ايجاد التفهم بينها اذا كانت ترغب في تذليل الصعاب وحل المشاكل . وعلى الرغم من أننا لسنا بالمتفائلين أو المتشائمين بشأن فرص نجاح هذه المحادثات ، الا أننا نرى في هذه المرحلة أنه من الملائم والعملي أن نركز على العملية وأن نركز اهتمامنا على مضمون المحادثات وجودها بدلا من محاولة التنبؤ بنتائجها . ويجب ألا يغيب عن بالنا في بعض القضايا أن الأطراف تختلف آراؤها جدّ اختلاف . ان هذا ليس سببا للتخلي عن المحادثات ، بل ينبغي أن نبذل محاولات أكبر . وبعد كل شيء ، فان الشعوب تتفاوض لأنها تختلف وليس لأنها تتفق .

ان استئناف المحادثات قد تحقق بعد شهور عديدة من الجهود الدؤوبة ونتيجة لحزم الأمين العام ومعاونيه وتفانيهم في قضية السلام . ان مهمتهم لم تنته باستئناف المحادثات ، بل انها بدأت . ويجب أن يسلكوا طريقا وعرا مع الأطراف المتفاوضة . ان المثابرة والخبرة الواسعة والقدرة الكبيرة للأمين العام على تناول القضايا الدولية الحساسة سوف يكون لها أثر مفيد للغاية عندما يحاول الطرفان معالجة مشاكلهما .

ان البنية الأساسية للجمهورية الاتحادية التي سوف تنبثق عن مائدة المفاوضات - اذا ما نجحت المحادثات - قد وردت في الاتفاقيتين اللتين أشرت اليهما وكذلك في قرارات الأمم المتحدة . و اذا ما كان هناك تمسك بالمبادئ الواردة في هاتين الاتفاقيتين ، والقرارات ، و اذا ما ساد الاعتدال والعدل والموضوعية في المفاوضات ، و اذا ما توفرت حسن النية والأناة والصبر ليس فقط في الأمور اليسيرة بل وكذلك في الأوقات العسيرة ، عندئذ يمكننا أن نتطلع الى معجزة سياسية بالاضافة الى معجزة اقتصادية أعطيت من أجلها قبرص مجموعة من الخبراء الاقتصاديين . ان المعجزات السياسية مثل المعجزات الاقتصادية على أية حال تختلف عن المعجزات العادية فسي أنها لا تنطوي على سحر في ثناياها . انها نتاج جهود مضيئة وشاقة ، ومنهج عملي وحكيم تجاه الحقائق .

ان اخفاق محادثات قبرص سوف يكون بمثابة اخفاق لشعب قبرص كله من يونانيين وأتراك . ولن يكون هناك منتصر ؛ بل سوف يكون بمثابة اخفاق ونكسة لقضية السلم العالمي . ومن ثم ، فلسوف نحاول جاهدين بقدر ما يسمح العقل ليس من أجل قبرص وشعبها فحسب ، بل من أجل السلم والعدل اللذين نعتز بهما كثيرا ، ولكن في الوقت ذاته نفتقد هما كثيرا فسي عالم اليوم .

السيد فؤاد بطرس (لبنان) : سيدي الرئيس ، يسعدني أن أعرب لكم عن تهاني وفد لبنان الحارة بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الحالية للجمعية العامة . ان مؤهلاتكم الشخصية العالية وحكمتكم وخبرتكم الواسعة في مجالات السياسة الدولية ستكون خيرا ضمانا لحسن ادارة أعمالنا بدراية وفعالية .

ويودى أيضا أن أشيد بالمهمة التي تولاهما بمقدرة كبيرة سلفكم سفير تنزانيا السيد سليم أحمد سليم خلال ترؤسه الدورة الفائتة لجمعيةكم .

كما اني أرحب بانضمام زمبابوى وسان فنسننت وغرينادين الى منظمتنا الدولية ، وأعرب لهما عن أطيب التهاني .

لعام مضى ، من على هذا المنبر ، عرضت على ضمير العالم باسم لبنان ، مأساة شعب ووطن والأبعاد الأليمة لمعاناة طال أمدها ، متناولا الأسباب العديدة والممارسات الاقليمية

والدولية التي جعلت من لبنان ضحية كبرى في لعبة الأمم . ومع صرخات الألم والنقمة عبرنا ، متجاوزين جراحنا ، عن تطلعات شعب وآماله وتوقه الى سلام حقيقي وعادل طال انتظاره . ولست أرى داعيا لأعود وأكرر اليوم ما سبق وأسهب في شرحه في السنة الفائتة وهو لم يفقد شيئا من صحته .

سنة كاملة انقضت ، حافلة بأحداث جسام ، هنا وهناك من أجزاء العالم . أحداث ألهمت نيران الصراع الدولي وأزكت حدة التنافس ، فعرضت مسيرة الانفراج الدولي لمزالق خطيرة ، وأوشكت أن تقوض الآمال المعقودة على التوصل الى توفير الاستقرار والطمأنينة والازدهار .

ان ما دفعه ويدفعه لبنان ، وما يريثا يهدر من أبنائه ، ودمارا فادحا في مقوماته ومؤسساته ، كئمن باهظ يفوق طاقته ، لمشاكل لم يسهم في خلقها ، ولمظالم كان دوما منها براء ، يؤهل به بأن يتوجه الى المجتمع الدولي ، ويملي عليه بأن يصارح أشقائه وأصدقائه ، ليعرب عن قناعاته ومطالبه في هذا الظرف بالذات .

ان استمرار أزمة الشرق الأوسط ، على مرّ السنين ، وتفاقمها يوماً بعد يوم ، لا يهدد أمن المنطقة وسلامتها ورخاء شعوبها فحسب ، بل أمن وسلامة العالم قاطبة .

لا يخفى على أحد ما تمثله منطقة الشرق الأوسط ، بموقعها الاستراتيجي المميز ، وبمما تذخر به من طاقات بشرية وثروات لبيعية حيوية ومن تراث حضارى ، من أهمية بالنسبة للاستقرار والازدهار والرفاهية في محيلها المباشر بصورة خاصة وفي العالم بأسره .

وهذا الاستنزاف المتمادي في الطاقات البشرية لمنطقتنا وفي مواردها ، الذي يسببه النزاع العربي الاسرائيلي المزمع والتفجيرات والاضطرابات التي أذكاها هذا النزاع ومايزال ، تنعكس كلها سلباً على شعوب المعمورة ، في وقت يزداد فيه التلازم السياسي والاقتصادي بين مختلف مناطق العالم وشعوبه .

وبالرغم من خيبة الأمل المتعاقبة لنيل مقتنعين ان السلام في الشرق الأوسط واجب لا مفر منه وانه ممكن ، اذا ما خلصت النيات ، وتضافرت الجهود في سبيل تحقيقه على أسس سليمة وعادلة ، نرى لزاماً علينا تأكيد قناعاتنا بشأنها .

لابد أولاً من تأمين مناخ ملائم لحل سلمي لأزمة الشرق الأوسط . وهذا المناخ يفترض حداً أدنى من الانفراج الدولي بحيث تتضاءل حدة انعكاسات التصارع على النفوذ في المنطقة مع ما ينتج عنها من تمحور يذكي التوتر وخطر التصادم والتفجير . ويستخلص من ذلك ان كل محاولة للتفرد في معالجة أزمة الشرق الأوسط باستبعاد الطرف الرئيسية ، أو تجاهل حقوقها او مصالحها ، لا تؤمن الأسس الثابتة للسلام حقيقي في المنطقة .

وتتفاقم الأمور أكثر فأكثر عندما تتلازم محاولات التفرد مع تصورات لحلول جزئية تتجاهل قضايا هي في جوهر النزاع العربي الاسرائيلي ، وتتكرر لحقوق مشروعة تقرّها مبادئ الحق والعدالة ، وتكرسها قرارات دولية متعددة ، او تحاول ايجاد ترضيات لأصحاب هذه الحقوق على حساب مصير ومصالح الآخرين .

ان الرؤية الواعية البعيدة المدى والتفهم الصحيح للواقع ، يفرضان التسليم بأن السلام المنشود في الشرق الأوسط ، اما ان يكون سلاماً شاملاً يعترف للشعب الفلسطيني بحقه في تقرير مصيره وفي انشاء دولة على أرضه ، أو لا يكون سلاماً على الإطلاق .

فالقضية الفلسطينية كانت ولا تزال في جوهر النزاع العربي الاسرائيلي وهي في لبّ أزمة الشرق الاوسط . وأى حل نهائي لهذه الأزمة يجب ان يشتمل على حل عادل للقضية الفلسطينية وعلى اساس مشاركة الشعب الفلسطيني بواسطة ممثليه الشرعيين في عملية السلام . هذه حقيقة لا بد ان تفرض نفسها ، عاجلا أم آجلا ، وان كل تأخر في مواجهتها من شأنه ان يضاعف الضحايا وينشر مزيدا من الدمار ونما لمائل ، ويعرض السلام في المنطقة وفي العالم للخلل .

ان الحل السلمي الصحيح لأزمة الشرق الاوسط ينبغي ان يتم وفقا لأسس ومبادئ سليمة ، في طبيعتها مبدأ عدم شرعية الاستيلاء على الأراضي بالقوة وما يستتبعه من ضرورة انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة بما فيها القدس .

عوضا عن ذلك ، ما نشهده اليوم ، سياقاً مع الماضي القريب والبعيد ، هو تهادى اسرائيل في سياسة الضرب بقرارات الامم المتحدة عرض الحائط والاستهتار بها والامعان في خرقها ونمسا أى مراعاة للارادة الدولية ولمبادئ القانون الدولي ، هذه السياسة التي تكلفت مؤخرا بما اتخذته اسرائيل من اجراءات لضم القدس العربية المحتلة ، واعلانها عاصمة لها مما أثار المجموعة الدولية برمتها وتسبب بانعكاسات لا تزال تتفاعل .

هذا الواقع المرير يؤدى الى تفجيرات ومضاعفات لا يعلم الا الله مداها . ولقد لمسنا في الآونة الأخيرة تحسسا بخطورة الوضع لدى معظم أفراد الأسرة الدولية وعلى الأخص لدى بعض الدول الأوروبية التي نعتقد انه اذا ما تحركت كمجموعة في الاتجاه الصحيح واتخذت مواقف جريئة ، فلا بد ان تخلق تيارا يفعّل مفعوله في الرأى العام الدولي .

اما لبنان ، وقد خصته المجموعة الأوروبية في قمة البندقية واجتماع بروكسل الأخير بلفتتين مشكورتين نأمل ان تعقبهما خطوات لاحقة ، فان اعادة السلام والاستقرار الى ربوعه ، يا سيدى الرئيس ، تشكل في نظرنا مدخلا صحيحا لاستتباب السلام في الشرق الاوسط . ومهما يمكن من أمر فمن العبث تلمس السلام الثابت النهائي في منطقتنا بترك لبنان مسرحا للصراعات والتفجيرات التي لا بد ان تتعدى مخاطرهما ومضاعفاتها حدوده فتعكس على المنطقة بأجمعها وتبطل أى سلام قد يأتي على حسابه أو يتجاهل أوضاعه .

ان شمة واقعا يفرض نفسه وهو انه أصبح اليوم ، في منطقة الشرق الاوسط ، الى جانب

القضية الفلسطينية ، والى حد بعيد بسبب تلك القضية ، قضية لبنانية قائمة بذاتها ، تزداد تعقيداً وتستلزم مواقف مسؤولة ومعالجة ناجحة .

ان أزمة الشرق الاوسط هي في أساس أزمة لبنان . لأن الأزمة اللبنانية جذورها في الظلم الذي رافق انشاء دولة اسرائيل على حساب شعب فلسطين ، وفي سياسة اسرائيل التوسعية ، وكذلك أيضاً في ما أحدثته وتحده القضية الفلسطينية ، وتشرذم الفلسطينيين وانتفاضاتهم المسلحة ، من احتلال في المنطقة وفي بلدنا بالذات مما أصاب التوازن الدقيق الذي يتميز به لبنان ، لاسيما من جراء اعتداءات اسرائيل ومن جراء صدامات وتجاوزات على الساحة اللبنانية ، ناهيك عن التدخلات في شؤوننا الداخلية بشكل أو بآخر .

ثم ان القضية اللبنانية اتخذت أبعاداً دولية عندما أصبح لبنان المسرح الوحيد حيث تتصارع القوى المتنازعة في المنطقة من اسرائيلية وعربية ودولية ، والملعب العسكري لاسرائيل والمقاومة الفلسطينية على السواء بحيث تسدّ الأولى الضربات اليه بحجة أو بدون حجة ، وتمارس الثانية عملها الثوري فيتحمل لبنان وحده نتائج الفعل وردود الفعل ، مع ان النزاع في جوهره يعني المجموعة العربية بكاملها ولا يسع المجموعة الدولية ان تتبرأ منه .

ومما زاد الطين بلةً تنازع النفوذ بين الجبارين بالواسطة ، وانفجار الخلافات الصربية في لبنان عبر اللبنانيين والمقيمين على أرض لبنان . وقد أدى كل ذلك الى انتهاك حدود بلدنا وسلامته نتيجة للاعتداءات الاسرائيلية ، وللممارسات الشاذة داخل الأراضي اللبنانية . فاستبيحت حرمة الأرض ، وتعرضت قدرة الدولة على ممارسة الصلاحيات المنوطة بها ، لاسيما من حيث الحفاظ على السيادة والأمن . وجميع هذه العوامل غدت التبعاد ، لا بل التنافس ، بين التيارات والقوى الداخلية .

ويؤلمنا القول أن بعض الدول تراقب غير مبالية ما يصيب لبنان لعلة يصبح كبش المحرقة ، وتحل على حسابه أزمة تفاقمت بسبب خرق المبادئ القانونية والخلقية في التعامل الدولي . لن نتردد لحظة في الجزم بأن السلام والاستقرار في لبنان ضرورة حيوية لسلام واستقرار منطقتنا ، وأن لبناناً معافى محافظاً على توازنه وخصائصه المميزة ودوره الطبيعي في منطقته والعالم ، هو عنصر أساسي في توازن واستقرار المنطقة .

وانا كان لا يفوتنا ما يقوم بين أزمة الشرق الأوسط والأزمة اللبنانية من صلات ، فانه لا يسعنا اجمال الأزمة في لبنان ريثما تتوفر أسباب الحل لأزمة الشرق الأوسط . لذلك فاننا كنا ولا نزال نلح بأن تعالج الأزمة اللبنانية كقضية قائمة بذاتها ، ولو من زاوية السعي الى ايجاد حلول مرحلية لها ، وأن تعطى الجهود الرامية الى ذلك الأولوية التي تستحقها .

ولا يسعني في هذا المجال سوى التذكير بما قاله رئيس لبنان في مطلع هذه السنة :
 ” كيف يجوز أن يقال لهذا الشعب لم تأت ساعتك بعد . انتظر لتتضح الرؤية في المنطقة وربما في خارجها أيضا . فأى نيب اقترف لبنان تجاه المنطقة أو العالم ، تجاه الانسان وحقوقه ؟ وانا كان تحمّل الى الآن ما يفوق أضعاف طاقاته ، فهل هذا يعني الطلب اليه أن يرح تماما تحت العيب ؟ وهل حكم على هذا البلد أو يجوز أن يحكم عليه بأن تحل جميع مشاكل اخوانه وأصدقائه وأعدائه على حسابه ؟ ” .

طبيعي أن يشعر اللبنانيون أن مسؤولية انقاذ بلدهم واعادة السلام والاستقرار الى ربوعه ، تعود بالدرجة الأولى اليهم شعبا وقادة . ولكم برهن هذا الشعب ، بالرغم من الأحداث الرهيبة التي عصفت به خلال محنته الطويلة ، عن تشبثه بقيمه الأساسية وتعلقه بوطنه وأرضه وحرصه على مقومات وحدته وحرية واستقلاله .

واني أقولها بدون مبالغة وبدون تبجح ، لست أعرف بلدا في العالم يمكن أن يقاسي ما قاساه لبنان في السنوات الخمس الأخيرة ولا يزال يقاسي منه ويستطيع أن يحافظ على المقومات الأساسية للوطن وحتى للحكم . ان ما يتمتع به المواطنون من وعي وطاقات ، مقرونا بجهد متواصل قام به الحكم في ظروف يصعب تصورها ، مكن من الحفاظ على مبادئ الشرعية والوحدة ، وعلى هوية لبنان وعلى النظام الديمقراطي والليبرالية ، وعلى الانفتاح على العالم ، وهذا مما لا يستهان به . منذ البداية ، تتداخل في الأزمة اللبنانية عوامل خارجية تضفي عليها أبعادا خطيرة ، وتجعل الحلول الملائمة لها في غير متناول اللبنانيين وحدهم . ولكي يتمكن هؤلاء من حل مشاكلهم وانقاذ الوطن ، ينبغي أن تنكفء التدخلات الخارجية وتتقلص تيارات الصراع على النفوذ الاقليمية والدولية التي تمارس على الساحة اللبنانية ، وتتوقف الاعتداءات على أرض لبنان وسيادته الوطنية . هذه العوامل الخارجية في الأزمة اللبنانية ، أدت الى اثاره اهتمام بعض الدول الشقيقة والصديقة وجعلتنا نلجأ في أكثر من مناسبة والسبب أو لآخر ، الى الأسرة العربية ، والى مجلس الأمن الدولي توخيا لايجاد بعض الحلول الناجمة .

لقد صدرت عن هذه المحافل قرارات عديدة تعلن عن ضرورة صون وحدة لبنان واستقلاله وسلامة أراضيه وبسط سيادته على كامل أراضيه . لكنه يؤلمنا القول أن معظم هذه القرارات لم تؤمن لها أسباب التنفيذ ، لأنها تحاشت التصدي لأساس المشاكل فتركت جانبا بعض نواحي الأزمة عمدا أو عن عجز ، مع ان واضعها ملوم الما تاما بالقضايا من جميع نواحيها ، لا سيما عن طريق ممثلهم ومبعوثيهم . فأضحى المقررات شبيهة بالتوصيات المجردة ، مما يحلنا على التساؤل عن حقيقة مواقف بعض الدول ، بالرغم من بياناتها المليئة بالتأييد للبنان .

لم تكف اسرائيل خلال الأشهر الأخيرة عن شن هجمات فتاكة على جنوب لبنان . وهي تستخدم في اعتداءاتها هذه أسلحة اميركية متطورة ، خارقة بذلك ، دونما أي رادع ، الاتفاقات التي تحظر استعمال هذه الأسلحة في مثل هذه الغايات . وهذا ما يلزم الولايات المتحدة الامريكية بأن توفّق بين مبادئها وتصرفاتها ، فتتخذ الاجراءات اللازمة لفرض احترام المواثيق التي بموجبها وفرت هذا السلاح ، مترجمة حرصها على استقلال لبنان وسلامة أراضيه ترجمة واقعية .

والجنوب ، هذه المنطقة المنكوبة الممزقة على قلوب اللبنانيين ؛ هذا الجنوب الذي يواجه الاعتداءات المستمرة ، والذي يعاني من المفارقات على أرضه ، ومن الاضطراب الذي كثيرا ما يتلازم مع عمل المقاومة الفلسطينية ، هذا الجنوب يقدر المجهود الذي تقوم به منظماتنا عبر مجلس الأمن في سبيل معالجة مشاكله ، وان كان هذا المجهود لم يثمر كما نتمنى وتتمنون .

وانا كان لبنان وأهالي الجنوب مفلوطين على أمرهم في الوقت الحاضر ، وغير قادرين على وضع حد لهذه المأساة ، فانهم يتمسكون أكثر من أى وقت مضى بصلاحياتهم وحقوقهم ليقولوا للمالاء انهم لا يوافقون ولا يمكن أن يوافقوا على أى اجراء أو تدبير أو سياسة أيا كان مصدرها تهدف الى النيل من أرضهم ومن حقوقهم المقدس فيها . وان وطنيتهم الصافية ومساندتهم الصادقة للقضية الفلسطينية ، تحملان في طياتهما الرفض الجازم لأى احتلال أو تهديد أو ابتزاز يتناول أرضهم أو حرياتهم .

ان الحكومة اللبنانية بالرغم من الظروف التي تحد من قدرتها على العمل ، تستطيع أن تعلن موقفا يمليه عليها واجبها الوطني ويلتقي عليه المواطنين ، وهو أن ما من أحد يستطيع أن يستمد من الاحتلال أو من استعمال العنف أى حق على لبنان وعلى أرضه أو أن يمارس الوصاية على أى جزء من لبنان أو على شعبه .

وإذا كان الجنوب هو الذي يوحي لنا بهذه الحقائق ، فديهي أنها تصح بالنسبة للبنان في جميع مناطقه وأرجائه .

لقد طالبنا بالحاح ، في السنة الفائتة ، بأن تنفذ قرارات مجلس الأمن تنفيذاً كاملاً وأن تمكّن قوات الأمن الدولية في جنوب لبنان من القيام بالمهمة الموكولة اليها ، فتؤمن انسحاب اسرائيل من الأراضي اللبنانية انسحاباً ناجزاً ، وتساعد السلطات اللبنانية على بسط سيادتها على كافة أرجاء الجنوب وتجاه جميع الأطراف العاملة فيه ، حتى الحدود المعترف بها دولياً ، وتعاود لجنة الهدنة المشتركة ممارسة مهامها وفقاً لما جاء في مقررات مجلس الأمن .

ولا يفوتنا أن نشيد في هذا المجال بالجهود الخيرة التي بذلها الأمين العام لمنظمتنا الدكتور كورت فالدهايم ، ومساعدوه في سبيل تأمين نجاح مهمة قوات الأمم المتحدة وأن نعرب له ولهم عن عميق امتناننا . كما نود الاعراب عن تقديرنا العميق وشكرنا لمجلس الأمن وللدول المساهمة في قوات الأمم المتحدة ، ولأفراد هذه القوات ، قادة وجنودا .

مهمة السلام هذه التي قررها ولا يزال يرواها مجلس الأمن كانت مبادرة ايجابية بالرغم مما يعترض انجازها من عقبات . وها هو الأمين العام للأمم المتحدة يشير في تقريره الى الفوائد القصوى منها ، بالرغم مما تصطدم به من صعوبات ، تلك الصعوبات التي يعدها بالتفصيل والتي ليست بخافية عليكم . ولقد أعربت الحكومة اللبنانية أكثر من مرة عن الأهمية البالغة التي تعلقها على وجود قوات الأمن الدولية في جنوب لبنان وعن حرصها على التعاون الكامل معها وعن ضرورة تأمين التنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن .

لذلك فاننا نناشد مجلس الأمن ، حرصاً على هيبته ومصداقيته ، أن يتخذ كل الاجراءات الكفيلة بتمكين قوات الأمم المتحدة من تنفيذ المهمة الموكولة اليها في جنوب لبنان ، ويوضع حد للاعتداءات الاسرائيلية الشرسة ضد هذه المنطقة .

واننا نعوّل في هذا الصدد على مساعدة الدول الكبرى القادرة وعلى التعاون الصادق ، من قبل الدول العربية الشقيقة ، وفقا لما تمليه روابط الأخوة الصحيحة والمصالح المشتركة ، ومن قبل جميع الدول التي تؤمن بميثاق الأمم المتحدة .

كما أن المقاومة الفلسطينية مدعوة اليوم أكثر مما مضى لاعطاء البرهان على رغبتها في احترام تعهداتها وللتحلي بالوعي وبروح المسؤولية بالنسبة لوجودها المرهلي في لبنان ، ولبذل قصارى الجهود للتعاون مع لبنان تعاوناً صادقا ، ولتحاشي كل ما من شأنه أن يسيء الى علاقاتها مع السلطة أو مع المواطنين ، وللابتعاد عن المزالق التي لم توفق دائما في تفاديها ، وخصوصا أنها تعرف حق المعرفة الحد الأقصى الذي يستطيع لبنان أن يتحملة دون أن يخسر نفسه .

ما فتى لبنان ، حكومة وشعبا ، يناصر القضية الفلسطينية المحقة منذ نشوئها ، وهو قد قدم في سبيلها تضحيات تجاوز أضعاف ما قدمه سواء ممن تفوق قدرتهم قدرته بكثير . وقد أعلن لبنان وكرر حرصه على تفادي قيام تناقض بين القضية الفلسطينية التي نلتزم بها ، وبين القضية اللبنانية التي ترتبط بها حياة المواطنين ومستقبل الوطن وسلامة أراضيه . وهو يأمل أن يلقى التفهم والتجاوب اللازمين لا سيما من المعنيين مباشرة ، ليستطيع أن يثابر في هذا السبيل ، وأن يؤدي رسالته المعهودة . هذه الرسالة التي تنبع من خيارات حرة بعيدة عن الاكراه على أنواعه .

لا يسعني أن أختم خطابي دون أن أتعرض لموضوع هو من الخطورة بمكان يتناول ما يحاك من مشاريع مشبوهة لتوطين الفلسطينيين في لبنان ، بينما يطالب الشعب الفلسطيني بحقه في أرضه . فبأى حق وطبقا لأيّة عدالة تراود البعض فكرة معالجة ظلم بظلم أعظم ، وحل قضية شعب محقة على حساب شعب آخر والا خلال بتوازن وطن والمخاطرة بتفتيت كيان دولة كانت في عهد مؤسسي الأمم المتحدة .

تأكيدا لما قاله رئيس لبنان في أكثر من مناسبة ، اننا نرفض رفضا قاطعا أى مشروع للتوطين ، وكل ما يمكن أن يؤدي اليه بصورة مباشرة أو مداورة . وسنقاوم كذلك التوطين المقنّع في جميع مراحلها بكل ما أوتينا من قوة تنبع من ايماننا بحقنا المقدس في وطننا ، هذا الحق الذي لا يشاركنا فيه أحد . فأرض لبنان ليست أرضا سائبة ، وليست سلعة مطروحة في مزاد الصفقات الدولية . وشعب لبنان هو شعب التصقت جذوره بهذه الأرض على مدى مئات السنين ، وتعاقبت أجياله عليها وهو حافظ وسيحافظ على كل شبر منها .

ليس على أشلاء وطن يمكن أن يقام وطن آخر . وان من يفكر مثل هذا التفكير ليس عدواً للبنان ولقضيته فحسب ، بل هو عدو للقضية الفلسطينية بالذات وعدو للسلام والعدالة في العالم . وهذا أن أزمة الشرق الأوسط التي نشأت من جراء اغتصاب أرض فلسطين ، تعطي البرهان الحي عن مدى حماقة مثل هذا التفكير .

عندما شاركنا ، كدولة فتية ، في تأسيس الأمم المتحدة ، كنا مقتنعين ، مثل عشرات الدول التي انضمت الى هذه الأسرة الكبيرة فيما بعد ، ان منظمنا ستوفر الاطار الصحيح لضمان السلام والعدالة والأمن في العالم ، وأن مبادئها السامية وأحكام ميثاقها ستحد من شريعة الغاب في العلاقات الدولية وتفضي على تعسف القوة .

وبالرغم مما شهدناه ونشهده من مظالم ومآسي وفشل وعجز ولا مبالاة ، نظل مؤمنين أن الوقت لم يفت ، لكي تبدد منظمنا الخيبة ، وتحقق ما عقدته عليها البشرية من آمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠